الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص: مالية البنوك و التأمينات

دراسة المردودية المالية للمؤسسة

دراسة حالة المردودية المالية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مقدمة من طرف الطالب :

بن مستورة محمد ياسين

تحت إشراف الأستاذ :

عتو شارف

السنة الجامعية : 2017/2016

الاهداءات

الى رمز الحنان و قرة العين و المصدر الذي كله طيبة, الى التي قال عنها الحبيب صلى الله عليه وسلم: "الجنة تحت اقدام الأمهات الى التي بكت لكي افرح و سمحت في كبريائها لكي انجح.....بدعوتها احيا و اعيش اطال الله في عمرك و ابقاك فخرا و سندا لنا.....امي الغالية.

الى ابي العزيز

الى من يتقاسمن معي الحلوة الحياة و مرها و لا تحلو حياتي بدونهم :أصدقائي , إخوتي

الى خالاتي الاحباء

و الى كل من كانو عونا لي و كل من ساعدني من قريب او بعيد في انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة.

شکر و تقدیر

اللهم لك الحمد و الفضل و الشكر لجلال وجهك و عظيم سلطانك, و مصداقا لقول رسولك الكريم عليه الصلاة والسلام.

نتقدم بالشكر الجزيل و الاحترام الكبير إلى أساتذتي المحترمين الذين لم يبخلوا علينا بنصحهم و إرشادهم و كانوا نعم الوجه.

كما أتقدم الشكر الخاص إلى أولياء أموري أطال الله في عمرهما الذين هم سبب وجودي و منبع توفيقي و الفضل و كل الفضل في مساعدتي في انجاز عملي .

كما لا يفوتني ان اشكر جميع من ساندني من موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

إلى هؤلاء جميعا أقدم جزيل الشكر و اسال الله العلي القدير لي و لهم التوفيق السداد و النجاح في الحياة.

الفهرس

❖ الإهداء
❖ كلمة الشكر
❖ الفهرس
❖ قائمة الأشكال و الجداول
❖ المقدمة العامة

الفصـــل الأول: مفاهيم أساسية حول المردودية وطرق تحديدها

➢ **تمهيد الفصـل**.....04
➢ **المبحـث الأول:** مفاهيم نظرية لمردودية المؤسسات و مكوناتها.....**05**
- **المطلـب الأول:** مفهوم المردودية.....**05**
- **المطلب الثاني:** مكونات المردودية.....08
- **المطلب الثالث:** أهمية دراسة المردودية.....11

➢ **المبحـث الثـاني:** أنواع و أدوات تحليل المردودية.....**12**
- **المطلب الأول:** المردودية المالية والاقتصادية.....13
- **المطلب الثاني:** أنواع أخرى للمردودية.....22
- **المطلب الثالث:** الفرق و العلاقة بين أنواع المردودية.....25

➢ **المبحـث الثالث:** طريقة حساب المردودية.....27
- **المطلب الأول:** طريقة التكاليف المتغير.....27
- **المطلب الثاني:** طريقة عتبة المردودية.....33
- **المطلب الثالث:** تحديد المداخل و معايير الأداء.....37

➢ **خاتمة الفصل**.....39

الفصـــــل الثاني : دور البنوك و العوامل المؤثرة في المردودية.

- **تمهيد الفصـل**.....41
- **المبحـث الأول:** أساسيات حول البنوك و عملياتها.....42
  - **المطلـب الأول: تعريف** البنوك.....42
  - **المطلـب الثـاني** عمليات البنوك.....43
  - **المطلب الثالث**: أنواع و دور البنوك في الاقتصاد الوطني.....44
- **المبحـث الثـاني:** أهم طرق تقييم المردودية بواسطة الربح أو تدفقات نقدية.....49
  - **المطلـب الأول:** طريقة تدفقات ثابتة و دائمة.....49
  - **المطلـب الثـاني:** طريقة التدفقات النقدية بمعدل ثابت.....50
  - **المطلب الثالث**: طريقة النمو التي تعتمد على الربح الاقتصادي.....51
- **المبحـث الثالث:** وضعية المردودية و العوامل المؤثرة في المؤسسة الجزائرية..... **52.....**
  - **المطلب الأول: وضعية المردودية في المؤسسات الجزائرية**.....52
  - **المطلب الثاني: عوامل المؤثرة على المردودية**.....53
  - **المطلب الثالث**: العوامل التي أعاقت المردودية في المؤسسات الجزائرية.....54
- **خـاتمـة الفصـل:** 57

الفصـــل التطبيقي: دراسة ميدانية في البنك الفلاحة والتنمية للمردودية

- **تمهيد الفصـل**.....59
- **المبحـث الأول:** لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....**60**
  - **المطلـب الأول: تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية**.....**60**
  - **المطلب الثاني:** الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.....62
  - **المطلب الثالث:** دراسة مهام كل مصلحة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية**.**.....63
- **المبحـث الثـاني**: دراسة نظرية لملف القرض الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.....64
  - **المطلب الأول**: الملف الأولي لطلب القرض.....64
  - **المطلب الثاني:** دراسة الوكالة لمعطيات الملف.....65
  - **المطلب الثالث:** دراسة البنك لمعطيات الملف.....66
- **خـاتمـة الفصـل:** 78
- **الخـاتمـة العـامـة:** 80
- **قـائمـة المـراجـع**.....**82**
- **الملاحق**

قائمة الجداول و الاشكال

أولا: قـائمـة الـجـداول.

رقم الجدول	الفصل المأخوذ منه الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفصل التطبيقي	الميزانية الافتتاحية	71
02	الفصل التطبيقي	جدول الاهتلاكات	73
03	//	حساب عتبة المردودية	76
04	//	حساب النسب المالية	77

ثـانيـا: قائمة الأشكال.

رقم الشكل	الفصل المأخوذ منه الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01-I	الفصل الأول	**مختلف نسب المردودية المالية**	21
02-I	الفصل الأول	**عتبة المردودية بالطريقة الأولى**	34
03-I	الفصل الأول	**عتبة المردودية بالطريقة الثانية**	35
04-I	الفصل الأول	**عتبة المردودية بالطريقة الثابتة**	36

المقدمة

مقدمة:

ما يلفت انتباه المتتبعين الاقتصاديين و خاصة منهم المهتمين بالاقتصاد الجزائري حاليا هو التحول الحاصل في ذهنية المفكر الاقتصادي الجزائري، و ميوله أكثر نحو الإنتاج، و هذا بعد اعتماده في التخطيط استراتجيات تنموية استغرقت عشرية كاملة لتبلور في السنوات الأخيرة، و هذا ما يعتبرونه اتفاقا لا نوعيا يشد الاهتمام و يجعل من السوق الجزائرية محط أنظار باعتبارها سوق محفزة تتوفر على الضمانات الكافية لجلب المستثمرين و المتعاملين الأجانب.

و على أثر هذا التحول وجب على المؤسسات التكيف مع الوضع الاقتصادي الجديد إلا بواسطة مراجعة شاملة لسياستها الهستيرية المتهجية، و من أجل اتخاذ قرارات فعالة و بناء استراتيجيها الناجحة وجب وضع برنامج عمل بغرض تحسين قدرتها التنافسية و مستوى أدائها و الذي يحتاج إلى عناية خاصة من حيث الرقابة المستمرة.

و من بين هذه المؤسسات نجد المؤسسات المصرفية حيث تحتل البنوك على أهمية بالغة في السياسة المالية لأي بلد بغض النظر عن درجة تطوره و تمثل عصبا رئيسيا في التنمية الاقتصادية، لا يمكن تجاهله لذا كان لها قدر من الأهمية و في بداية التسعينات من خلال الإصلاح المصرفي كنظام والذي ينتج عنه صدور قانون النقد والقرض الذي لها مسؤولياتها بدقة و يعطيها الصلاحيات أوسع وأكثر استقلالية في التعامل و التسيير، و ما تلمسه في الفترة الأخيرة عند هذه المؤسسات البنكية العمومية هو محاولتها لاستدراك الموقف بتركيزها أكثر على تنظيمها و حسن تسييرها لاعتماد على طرق تسيير الحديثة التي تتضمن فعاليتها و مردوديتها.

و لا يمكن تقديره أهداف هذا الإصلاح الأمن خلال مردوديتها المالية التي تسمح بإيجاد تدفق نقدي في نهاية كل دورة مالية يضمن نموها المستقبلي و الذي هو موضوع بحثنا و بناء على ما سبق ذكره رأينا أن نطرح الإشكالية.

الإشكالية:

أ. **الإشكالية المطروحة: "كيف يمكن تحسين المردودية المالية للمؤسسة".**

و على ضوء هذه الإشكالية تبادر لأذهاننا التساؤلات التالية:

ب. الإشكالية الفرعية:

- ما مفهوم المردودية؟ ما هي متطلبات المردودية؟
- كيف يتم تحديد المردودية المالية لمؤسسة ما؟
- متى يستوجب الأمر لتعديل السياسة المالية لتحسين المردودية المالية؟
- كيف تحصل المؤسسة على مردودية مالية ايجابية؟
- ما هي العوامل المؤثرة في مردودية مؤسسة ما؟

فرضيات الدراسة:

- يتم قياس المردودية عن طريق تقييم عناصر الميزانية و التسيير.
- المردودية المالية هي من تقنيات فحص السياسة المالية و حالة اكتشاف أي ضعف كعدم القدرة على مواجهة الالتزامات مع الغير مثلا توجب على المؤسسة تعديل هذه السياسة.
- الاستغلال الأمثل للموارد المالية هو سبيل الوصول إلى مردودية مالية موجبة.

دوافع اعتبار الموضوع:

- الأهمية القصوى للمردودية المالية سواء بالنسبة للمؤسسة أو للاقتصاد الوطني كنتيجة للتسيير المتوازن.
- عدم وجود فصل نهائي في تحليل المردودية المالية عند الماليين و كعينة دراسة وقع اختيارنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية **"BADR"**.

و ذلك لمكانة البنك و حجم و تنوع العمليات التي تقوم بها و سنستوفي بالدراسة لهذه العينة من أجل توظيف مفاجئ في الجانب النظري من بحثنا.

فتتمثل في تقديم دراسة حول المردودية المالية كونها أداة حكم فعالة على وضعية المؤسسة وكذا وضعية المردودية المالية في المؤسسات و مدى إمكانية تحسينها.

منهج الدراسة:

فهو منهج التحليلي للمعطيات و المعلومات المستعملة في الجانب النظري و تطبيقها على حالة البنك الفلاحة و التنمية الريفية **"BADR"** و كذا استخدام لتقنيات التحليل المالي.

محتوى البحث:

و للإجابة على الإشكالية و اختيار الفرضيات موضوع الدراسة اقتضى الأمر تناول الموضوع على النحو التالي من خلال أربع فصول.

نتطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول المردودية و طريق تحديدها.

أما في الفصل الثاني فسوف نتطرق إلى المردودية في القطاع البنكي و أثر المخاطر البنكية والقواعد الاعتزازية على المردودية.

أما في الفصل الثالث نتحدث على العوامل المؤثرة في المردودية و طريقة تحسينها.

الفصل الرابع فقد خصص لدراسة ميدانية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية **"BADR"** و ذلك من خلال إعطاء نظرة عامة حول البنك و دراسة الوضعية المالية لها من خلال تحليل الوثائق المحاسبة لها، دراسة المؤشرات المالية للتوازن المختلفة و أيضا دراسة عينة المردودية المالية.

الفصل الأول

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم أساسية حول المردودية حيث نجد أن مفهوم المردودية يختلف باختلاف العنصر المقاس، لذا يمكن أن نجد عدة تعاريف، و لهذا ارتاينا أن نميز معنى المردودية عن المعاني المجاورة لها رغم أنها توجه كلها نحو الهدف المشترك و هو: قياس أداء المؤسسة، و قد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة نقاط رئيسية:

أولا: التطرق إلى أهم التعاريف الواردة حول المردودية و مكوناتها الاقتصادية و المالية.

ثانيا: أدوات تحليل المردودية من خلال مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

ثالثا: التطرق إلى العلاقة بين أنواع المردودية و الطرق الممكن استخدامها في حساب المردودية مؤسسة ما.

و سنتناول في هذا الفصل مفاهيم أساسية حول المردودية و طرق تحديدها و ذلك وفق ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم نظرية لمردودية المؤسسات و مكوناتها.
- **المبحث الثاني**: أنواع و أدوات تحليل المردودية.
- **المبحث الثالث**: طريقة حساب المردودية.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية لمردودية المؤسسات و مكوناتها.

إن مفهوم المردودية يعتبر مفهوما معقدا في حد ذاته و متشبعا إلى مفاهيم متعددة، هناك اختلاف في وجهات النظر لمصطلح المردودية من محيط إلى أخر، ففي المحيط الاشتراكي المؤسسة العمومية ذات الطابع الاقتصادي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق المردودية الاجتماعية، بمعنى تحسين وضعية العمال من جهة و امتصاص البطالة و توفير المنتجات المحلية بأسعار منخفضة من جهة ثانية، و إذا كان ذلك يؤثر سلبا على الوضعية المالية للمؤسسة.[1]

أما في المحيط الرأسمالي فالمؤسسة تكون فعالة كلما حققت مردودية مالية أحسن، التي تعكس تحقيق الأرباح الصافية، لهذا خصصت المطلب الأول من هذا البحث حول سرد أهم التعاريف الواردة عن المردودية و إبراز مكوناتها.

المطلب الأول: مفهوم المردودية.

إن للمردودية معاني متعددة و مختلفة باختلاف المستفيد منها و حسب {**G.GRYMBERG et FORGET**} عرفها كما يلي: "**هي علاقة موجودة بين النتائج المتحصل عليها و الوسائل المستخدمة للحصول على النتائج هذه**".

تعريف {P.CONSO}:

قال بأنها:" هي قاعدة تطبق على كل المراحل الاقتصادية و هذا عند استخدام أو استعمال الإمكانيات المادية و المالية و البشرية، فهي إذن تعبر عن العلاقة بين الإمكانيات و النتائج و يعبر عنها بالعلاقة التالية: **النتائج المحققة/ الإمكانيات**.[2]

تعريف {STEINER-LEPESAY}:

لقد عرفت المردودية من قبل الأستاذان كما يلي: "**إذا تم حذف كل التكاليف التي تصرف في الأعمال الفلاحية، إضافة إلى أجور المسيرين من المداخيل الكلية تتحصل على فارق يعتبره الرأسمالي ربحا أما الاقتصادي فيطلق عليه مصطلح مردود رأس مال**".[3]

تعريف {P Druekr}:

يبدو أن رجال الأعمال يجهلون ما وراء مفهومي الربح و المردودية، فحسب رأيه لا يوجد أي ربح في الواقع و إنما توجد تكاليف التي تترتب على ثلاثة أبعاد.[4]

---

[1] Boukhazer Amer et concilier :gestion financier et adaptée ou contexte algérien OPU 1982, P244.

[2] Jeau Barreau, gestion financière, 7 éme, edition, Paris, 1998, P111.

[3] رفيقة باشونة، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، م ع ت، دفعة 1997، ص03.

[4] د. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير مؤسسة، طبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص119.

تكلفة رأس المال/ تكلفة المخاطرة/ الشغل و المتقاعدات المستقبلية.

إذن يبين هذا التعريف صعوبة إيجاد مفهوم واضح و دقيق للمردودية، إلا أننا يمكن أن تعطي بعض التعاريف المردودية المؤسسة التي اتفق عليها غالبية الفقهاء الاقتصاديين.

المردودية فكرة تطبق على كل الحالات الاقتصادية أخذت بعين الاعتبار الوسائل المادية والبشرية، فهي مقياس نقدية للفعالية التجارية و الاقتصادية، أو بعبارة أخرى تقيس المردودية القدرة في استخدام الأمثل لوسائل الإنتاج من أجل تحقيق أكبر قدر منه، إذا قارنا النتيجة بالأموال الخاصة نقول أنها مردودية مالية، أما إذا فأرنا رقم الأعمال نقول أنها مردودية تجارية و من هنا يمكن القول أنها العلاقة بين النتائج و الوسائل المتاحة لتحقيقها حيث تستهلك المؤسسة سلعا حقيقية، مواد أولية، بضائع، أجور تستهلك رأس المال المعبر عنه محاسبا بالاهتلاك.[1]

الجمع بين هذه العوامل المختلفة ينتج عنه بعض الأحجام للأعمال التي تسمح باستخدام نتائج نهائية و بذلك يمكننا القول أن المردودية هي العائد من وراء استعمال مجموعة الموجودات في المؤسسة بالقيمة المطلقة، "**النتيجة الصافية**".

فالمردودية تتضمن التأكيد النهائي للسياسة المتعبة من طرف المؤسسة و نسبتها تصلح للحكم على درجة التسيير، أن دراسة مردودية المؤسسات أو عملية اقتصادية أو منتوج هو مقارنة النتائج المحصلة عليها على مستوى المخطط الاقتصادي مع المجهودات المبذولة على نفس مستوى المخطط عند نشأة أو خلق المؤسسة و القيام بالعملية و كذا عند بيع المنتوج، و هي أيضا تمثل نسبة النتائج المتحصل عليها المؤسسة بالنسبة للوسائل المستخدمة و التي تساعدها في التجديد المالي و الاقتصادي.[2]

كما تعرف مردودية منتوج عند مستوى الهامش الذي يمثل الفرق ما بين سعر البيع "**النتيجة المحصل عليها عن طريق البيع**" و سعر التكلفة "**عبارة عن الجهد المبذول من أجل خلق هذا المنتوج**".

إذن البحث عن مردودية عملية ما نشاط اقتصادي أو مؤسسة هو دائما الحصول على ربح مع الإشباع الذي يتحصل عليه من وراء النشاط أي جهد الذي يشغل به هذا النشاط.[3]

و من كل هذا يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل و بسيط للمردودية على أنها عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية إنتاج أو تبادل خلال المحاسبية بعد طرح النفقات و التكاليف، شريطة أن تكون الإمكانيات الضرورية مثل الأموال و القوة البشرية متوفر.

---

[1] دحاوي توفيق، المردودية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليلسانس، تخصص مالية، مستغانم، السنة 2008-2009، ص04.

[2] VIZZANOVA GESTION FINANCIERE 8 éme, edition Berti codification E/0011/93/50.

[3] CLASSE BERNARD la rentabilité des ENTREPRISES PREVISION ET CONTROLE. PUNOD EDITION, PARIS, 1982, P21.

المطلب الثاني: مكونات المردودية.

تظهر المردودية كمفهوم مكون من مكونات اقتصادية و مالية.

1. المكونات الاقتصادية:

II.1. **الإنتاجية**: الإنتاجية هي مؤشر أداء دالة الإنتاج أو التحويل و هي تقاس بالنسبة ما بين كمية العوامل المنتجة و كمية العوامل المستهلكة و نستطيع أن نعبر عنها بالنسبة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

النسبة بين التكاليف الشخصية و الأصول الثابتة المستغلة "**الإجمالية**" تسمح بإظهار شروط استعمال الرأسمال العامل، نستخرج هنا القيمة الإجمالية لأننا نقيس فعلا سعة الإنتاج و ليس قيمة مستعملة أو سوقية.

كما أن الإنتاجية تحدد تحويل التكاليف و التأثير المباشر للمردودية الاقتصادية على المؤسسة ويمكن تقسيم الإنتاجية إلى أقسام ثلاثة:[1]

- **إنتاجية التصنع:** و هي تتعلق أساسا بما يلي:
  - قياس مردودية كل عامل و كل مادة و المردودية الطاقة العاملة و الآلة.
  - قياس الإنتاجية لكل مركز مسؤولية.
  - قياس كذلك الإنتاجية لكل عامل على مستوى المؤسسة.
- **إنتاجية مصالح المبيعات:**

و هي الإنتاجية التي تعكس فعالية مصالح البيع في المؤسسة و كذا مدى قدرتها على تحقيق المردودية المالية و الاقتصادية.

- **إنتاجية مصالح الدراسات:**

و نعني بها مدى تطور مصالح الدراسات و الأبحاث و كذا طرق التحليل الاقتصادي و التخطيط من أجل تحقيق البرنامج الإنتاجي المسطر من قبل المؤسسة و الرفع من حجم مبيعاتها و بالتالي تحقيق مردوديتها المالية.[2]

---

[1] P .CONSO, gestion financière de l'entreprise, 7 éme, P248-249.

[2] بوراس عبد الحق، أحمد ريب فؤاد، "المردودية المالية و الاقتصادية"، م ع ت، دفعة 2000، ص08.

2.1. **الفعالية:**[1]

يعرف {**PCONSO**} الفعالية أنها سرعة دوران رأس المال المستعمل في نشاط المؤسسة و هناك عدة صور لقياس رأس المال المستعمل و هي:

مجموع الأصول، الأصول الثابتة الإجمالية أو الصافية.

ثابت استغلال إجمالي أو الصافي.

و النسبة الأكثر استعمالا هي نسبة "**رقم الأعمال/ مجموع الأعمال**" و هي تعبر عن فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة، كما تترجم أو تعبر عن الشروط التي استعملت الموارد من أجل ضمان الإنتاج أو التبادل.

$$\text{سرعة الدوران} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

من الناحية نفضل دائما استعمال سرعة الدوران رأس المال المستثمر أي نسبة "**رقم الأعمال/الأموال الخاصة**" هذه النسبة تتفرع من النسبة السابقة، حيث يكفي الضرب نسبة مجموع الأصول إلى الأموال الخاصة التي تعبر عن مستوى المديونية للمؤسسة.

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأعمال الخاصة}} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{أموال الخاصة}}$$

أي نسبة دوران رأس المال= نسبة دوران الأصول× معامل المديونية.

إن تفسير هذه النسبة ليس بالأمر السهل، إذا كانت هذه النسبة مرتفعة لا تفسرها بأنها وضعية مرضية لأن هذه الأخيرة يمكن أن تفسر توازن مالي عابر أو مشكوك فيه نظرا للمديونية المعتبرة التي تسمى معامل رأس المال و التي تقيس تكلفة رأس المال المتوسطة من أجل الحصول على وحدة قيمة المضافة.

هذه المفاهيم المستخدمة على مستوى المجاميع الوطنية من أجل قياس المساهمة في العمل المشترك في المؤسسة التي تعتبر كعون اقتصادي يخلق الثروات.

2. المكونات المالية:

[1] سدود أمين، المردودية المالية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج شهادة ليسانس، 2009-2010، تخصص مالية، وهران، ص25.

إن مستوى إنتاجية مؤسسة و فعاليتها في الاستعمال لرأس المال يقود إلى نتيجة ذات طبيعة اقتصادية إذا كان الإنتاج مباع، و نقيسها بالفائض الإجمالي للاستغلال و تبقى متوفرة من أجل المساهمين الذين لهم رأسمال مستثمر و متطور و برؤوس أموال خاصة و هذا على أساس:[1]

- الاهتلاكات.
- القطاعات انحيازية.
- تسديدات فوائد المقرضين.

إن المردودية المالية لرؤوس الأموال الخاصة متأثرة مباشرة بالاستدانة و هذا كذلك أكثر من الفوائد التي تعتبر أعباء جبائية محسومة و تخفض الضريبة المدفوعة إذا وضعنا وجهة نظر مالية بحتة في تقارب التدفقات، مردودية الأصول المالية تمثل رأس مال المؤسسة التي تنظر بإمعان في الفائض النقدي الموزع و هذه الملاحظات هي عامة تبين في غالب الأحيان الفرق في وجهة النظر التي يمكن أن توجد بين المسير الذي يقوم باستعمال التمويل الذاتي من أجل تأكيد تطور المؤسسة و يطبق قدرتها و من جهة أخرى المساهم المدين الذي يمثل المدخل لتعويض الوظيفة.

[1] سدود أمين، مرجع سبق ذكره، ص26.

المطلب الثالث: أهمية دراسة المردودية.

تتحلى أهمية دراسة المردودية المؤسسات في مدى مساهمتها في تحديد مستوى أداء هذه المؤسسات و ذلك حسب الطرف المهتم بهذه الدراسة كان تكون الدولة أو مسيري المؤسسة أو المساهمين فيها:

- **الدولة**: من وجهة النظرة الاقتصادية الكلية حيث تهتم الدولة قبل كل شيء بإنشاء الثروة طريق المؤسسات، هذه الثروة المقاسة بالقيمة المضافة التي تدخل في تركيب الناتج الداخلي الخام و هي ما قدمته المؤسسة للاقتصاد الوطني.[1]
- **المسيرين**: حيث يهتم المسيرين في المؤسسة بالتدفق النقدي الخام والقدرة على التموين الذاتي أي بالفائض النقدي الذي يضمن للمساهمين عائدا و للمؤسسة تمويلا داخليا متاحا من أجل استرجاع رأس المال بالموازاة مع تنميته.
- **المساهمين**: وذلك باعتبار أن المؤسسة هي المنظمة و المشاركين فيها يهتمون بالدرجة الأولى بتعظيم ثروتهم، فتعظيم هذه الثروة يتم قياسه من خلال الربح الصافي وتراكم فوائض القيمة الكاملة، فجزء من هذه الأرباح يقسم على المساهمين.

[1] سدود أمين، مرجع سبق ذكره ص27.

المبحث الثاني: أنواع و أدوات تحليل المردودية.

المردودية هي القيد العام الثاني للتسيير المالي و هي هدف كل مؤسسة مهما كان نوعها تجارية أو صناعية، إذا أن تحقيق المردودية يعبر عن سلامة المركز المالي للمؤسسة و صحة الأسلوب التسييري المنتهج و هي زيادة على أنها هدف للمؤسسة فهي وسيلة تحقيق الاستيراتيجية المستقبلية.

بما أن قيد التوازن المالي هو يعتمد على شبكة التبادلات السلعية و عمليات الاستدانة له طبيعة فيزيومالية فإن قيد المردودية ينتج علاقات للمؤسسة مع محيطها الخارجي، و يضمن المحافظة على رأسمال المؤسسة و بشكل أخص على استثماراتها و تساهم المردودية في تبرئة الفوائد الملتزم بها أمام المقرضين و ضمان تسديد القروض و كذا المساهمة في زيادة رأس المال و بعث تعويضات للرأسمال المستثمر من قبل المساهمين و بذلك التخفيض من حدة مشكل التمويل و المخاطر المالية الخارجية، بالإضافة إلى ذلك نجد أنه:[1]

- مراقبة المردودية تساعد على تصحيح الانحرافات من خلال التنبؤات المستقبلية للنتائج الاقتصادية و المالية و بذلك اتخاذ الإجراءات التي من خلالها يمكن التخفيض من حدة هذه الانحرافات.
- المردودية تساعد على تحديد حجم النشاط المربح و معرفة وضعية المؤسسة في القطاع الناشطة فيه.
- تسمح بإيجاد تدفق نقدي في نهاية كل دورة مالية يضمن نمو المؤسسة.
- اكتشاف و تحديد نقاط قوة المؤسسة والاستفادة منها ونقاط الضعف ومحاولة معالجتها وتفاديها مستقبلا، فالمردودية لها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة.

[1] سدود أمين، مرجع سبق ذكره ص29.

المطلب الأول: المردودية المالية والاقتصادية.

1. المردودية الاقتصادية:

هي الأكثر أهمية من أنواع المردودية، دراسة هذه الأخيرة ضرورية لأنها تقود إلى التخفيض في رؤوس الأموال المستثمرة مباشرة لصالح الإنتاج، و هي عبارة عن حاصل النتيجة المنتظرة لنشاط ما على مجموع رؤوس الأموال المستثمرة.

و تعطي هذه المردودية مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي، و نتحصل على هذه النسبة بربط النتيجة بالوسائل المتاحة، من خلال هذه السنة ندرك هل تم استغلال المستخدمات المالية بكيفية جيدة أو لا.[1]

و يمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الاقتصادية}}{\text{مجموع الأصول الاقتصادية}}$$

النتيجة الاقتصادية: تمثل نتيجة الاستغلال قبل خصم التكاليف المالية.

الأصول الاقتصادية: تمثل الأصول الثابتة+ احتياجات رأس المال العامل.

إن الهدف الرئيسي للمردودية هو تحقيق التطور بصفة واسعة و هذا الهدف يتفرع إلى (4) أنواع:

- هدف خلق الفائض الاقتصادي.
- هدف التكامل الاقتصادي.
- هدف تراكم العملة الصعبة.
- هدف التوازن الجهوي.

❖ **أهداف المردودية الاقتصادية:**

1. **هدف خلق الفائض الاقتصادي**: ينتج من تشغيل الموارد المالية للمؤسسة و هو يعتبر محرك النمو الاقتصادي، و الذي يعكس مساهمة في مجهود التنمية الاقتصادية و له ثلاث وظائف:

- اهتلاك القروض التي ساهمت في تمويل المشروع.

[1] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره ص25.

- تسديد الفوائد "**التكاليف الخاصة بالمستندات المتعلقة بالقروض**".
- ضمان تحديد وسائل الإنتاج "**وظيفة الصيانة، وسائل الإنتاج أو تحديدها**" هذه الوظائف تتحقق بتحقيق المتراجعة التالية:

$$I = \sum_{n=1}^{n} \frac{\text{GFI}}{[1 + \text{T}]}$$

i: مجموع استثمارات المؤسسة.

T: معدل الاستحداث.

CF: التدفق النقدي.

N: مدة الاستثمار.

كما تفويض التدفقات النقدية بالقيمة المضافة في العلاقة التالية:

$$\text{S}= \frac{\sum_{i}^{T} = 0 \frac{(va)\text{T}}{(\text{i+a})\text{t}}}{\sum_{\text{i}}^{\text{t}} = 0 \frac{\text{T}-\text{I}}{(\text{i+a})\text{T}}}$$

VA: القيمة المضافة في المدة.

IT: إيرادات الاستثمار في المدة.

S: الفائض الاقتصادي بصيغة القيم المضافة.

T: معدل الاستحداث.

2. هدف التكامل الاقتصادي:

أي أن الاقتصادية تعمل على تكوين كتلة اقتصادية متكاملة بحيث يصبح كل عامل من العوامل الاقتصادية مكملا للأخر، و بعبارة الاقتصاد الكلي فإن مؤشر التكامل هو اختيار المشاريع الاقتصادية التي تسمح بإدخال أكبر عدد من التجهيزات الاقتصادية و يعطي معامل التكامل الاقتصادي بالعلاقة التالية:[1]

معادل التكامل الاقتصادي = مجموع الاستهلاكيات الوسيطية المحلية. / الاستهلاكيات الوسيطية الإجمالية.

[1] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره ص 27.

3. هدف تراكم العملة الصعبة:

مساهمة المؤسسة في جلب العملة الصعبة يمكن أن يكون محددا أما على مستوى الصادرات أو الواردات.

- **على مستوى الصادرات:**

تستطيع المؤسسة الحصول على التدفقات النقدية أو فائض بالعملة الصعبة نتيجة تصديرها للفائض الإنتاجي بحيث يعطي معدل التدفقات النقدية بالعملة الصعبة بالعلاقة التالية:

$$T = \sum_{n=0}^{t} \frac{\frac{\mathrm{CI}}{1+\mathrm{i}}}{\mathrm{Ct}[1+\mathrm{i}]}$$

T: معدل التدفقات النقدية بالعملة الصعبة.

Ci: التدفقات النقدية للعملة الصعبة المرتبطة بالمشروع.

CT: مجموعة التدفقات النقدية الكلية.

I: معدل الاستحداث.

- **على مستوى الواردات:**

هناك مؤشرات تسمح بمعرفة قدرات المؤسسة على تمكين الاقتصاد الوطني من الاستغناء على الواردات في تغطية الطلب المحلي و ذلك بواسطة الفائض الاقتصادي الذي تتجه المؤسسة.[1]

- قيمة العملة الصعبة التي يجيلها الدينار في البيع.
- الاستثمار بالدينار/ الاستثمارات الإجمالية.
- الاستهلاك الوسيطي المستورد/الاستهلاك الوسيطي الإجمالي أو الكلي.

4. هدف التوازن الجهوي:

كوسيلة تطور و هذا الموضوع يخص تكوين و تأمين المنشأة المحلية لإعطاء الفرصة لكل جهة من الوطن المشاركة في التنويع و ذلك عن طريق الموازنة بين التموين و الاستهلاك ما بين الجهات.

التوزيع العادل و الحكم للدخل فمثلا مساهمة المؤسسة في التوازن الجهوي يعني توفير مناصب الشغل و فرص الإنتاج بصفة عادلة.

[1] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره ص29.

❖ **مراحل المردودية الاقتصادية:**

لقياس المردودية الاقتصادية للاستثمار لابد من المرور على ثلاث مراحل:

- جمع المعلومات.
- تحديد التدفقات النقدية الصافية التقديرية.
- تطبيق الطرق التي تؤدي إلى الاختيار الأمثل.

و بالنسبة للمرحلة الأخيرة هناك أربع طرق للوصول إلى المردودية الاقتصادية للاستثمار:[1]

1. صافي القيمة الحاليةVAN.
2. المعدل الداخلي للمردوديةTRI.
3. مؤشر المردوديةRI.
4. مدة الاسترجاع أو التسديد.

1) صافي القيمة الحاليةVAN:

تقوم هذه الطريقة على استحداث التدفقات النقدية الحقيقية بمعنى إيجاد قيمتها في الفترة صفر ثم مقارنة هذه الإيرادات الحالية مع الإنفاق الدولي و الذي يرمز بـ1.

إذا كان صافي القيمة الحالية > 0 فهي تدل على أن الاستثمار لا يحقق مردودية.

2) المعدل الداخلي للمردوديةTRI:

المعدل الداخلي للمردودية هو معدل الذي يسمح بتساوي التدفقات النقدية الحقيقية المالية مع النفقات و هذا يعني أنه عند هذا المعدل تنعدم صافي القيمة الحالية، و يمثل المعدل الداخلي للمردودية معدل الربح الذي يمكن للمشروع تحقيقه إضافة إلى رأس مال الاستثمار.

هذه الطريقة هامة جدا لأنها تمكننا و بسهولة من المقارنة بين عدة مشاريع بفصل المواجهة المباشرة لمعدل المردودية.

إذا كان I<TIR بمعنى معدل المردودية الداخلي أكبر من معدل الفائدة فإن قرار الاستثمار في هذه الحالة هو قرار إيجابي.

[1] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره ص32.

❖ **المقارنة بين صافي القيمة الحالية و المعدل الداخلي للمردودية:**

الطريقتين تبدوان متكافئان، غير أنهما في الحقيقة تظهران اختلاف يؤدي أحيانا إلى نتائج متناقضة، الاختلاف في الطريقتين راجع إلى الفرق الموجود بين معدل الاستحداث "**طريقة القيمة الحالية الصافية**" و المعدل الداخلي للمردودية.

استعمال طريقة صافي القيمة الخالية بالمعدل T يتضمن إعادة استثمار التدفقات النقدية بنفس هذا المعدل طيلة عمر المشروع، و طريقة المعدل الداخلي للمردودية تستعمل على نفس أساس إلا أن المعدل المطبق هو المعدل الداخلي للمردودية.

3) مؤشر المردوديةRI:

تعتمد هذه الطريقة على ترتيب بدائل الاستثمارات من أكبر درجة إلى أقلها و من ثم يتمكن المسير من اختيار الاستثمار الملائم و أكبر نسبة ممكنة و في حالة ما يكون لاستثمارين لهما نفس النسبة، فيؤخذ الاستثمار الذي يكون فيه صافي التدفقات النقدية خلال السنوات الأولى أكبر من الرغم أن مجموعهما متساوي.

4) مدة الاسترجاع أو التسديد:

تعتمد هذه الطريقة على مبدأ السيولة أكثر من مبدأ المردودية بحيث يتم اختيار المشروع الذي تسترجع فيه الأموال في أقصر مدة و ذلك قبل الاهتلاك و الضرائب و على الرغم من سهولة تطبيق هذه الطريقة و انتشار استخدامها فإنها لا تقضي بنتائج غير مرضية عند تقويم بدائل الاستثمار، لأنها تتجاهل التدفقات النقدية التي تلي فترة الاسترداد كما أنها تختار فقط البدائل التي تعطى تكلفتها في المدى الزمني القصير.

2. المردودي المالية:

تعرف المردودية من خلال وجهتين:[1]

1. **كفرض:**

كون المؤسسة هي المصدر الأساسي لخلق و توزيع الثروة نجد أن المردودية المالية هي غرض كل مؤسسة وتهم عدة أطراف هم:

- الدولة من خلال تعلقها بخلق الثروة بواسطة المؤسسات و التي تمثل في القيمة المضافة.
- المسيرين يهتمون بالفائض النقدي يضمن لهم دخل و يضمن للمؤسسة التمويل الداخلي من أجل التطور و يظهر هذا في التدفق الخام و طاقة التمويل الذاتي.

[1] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص41.

- المساهمين يرون أن المردودية المالية هي أساس الاستثمار و يظهر تعلقهم من خلال الربح الصافي و الأرباح الموزعة.
- و أخيرا بالنسبة للهيكل التقني للمؤسسة نجد الاهتمام بالفائض الإجمالي للاستغلال و نتيجة الاستغلال لضمان حسن الأداء الاقتصادي.

2. كمؤشر كفاءة:

تعتبر المردودية المالية مقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات يعكس مدى قدرة المؤسسة في التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرار أشغالها و نشاطاتها وذلك بتجديد وسائل الإنتاج من عقارات منقولة و غير منقولة و تطويرها بقصد تنمية نشاطها و مؤشر كفاءة المصادر المالية المستعملة من طرف المؤسسة مصدرها اثنان:

1. داخلي يتمثل في كفاءة النشاط التحويلي و التجاري بالمحافظة على رأسمال المؤسسة.
2. خارجي ينتج عن العلاقات التعاقدية مع الموردين و الزبائن من خلال استظهار سياسة استدانة صائبة تضمن تبرئة الفوائد و الديون اتجاه المقرضين.

و يمكن التعبير عن هذه المردودية بالعلاقة التالية.

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية.}[1]}{\text{رؤوس الأموال الخاصة.}}$$

و هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من معدل السوق النقدية و بالطبع بأعلى قيمة ممكنة أي مردود أحسن من القيام بعملية التوظيف.

حيث أن النتيجة الصافية هي النتيجة الاقتصادية الصافية مضاف إليها النواتج المالية والرصيد الصافي للأرباح و الخسائر المختلفة و يطرح منها الأعباء المالية و الضريبة على الأرباح واشتراكات الأجور.

بالنسبة لقيم الأموال الخاصة تتكون من:[2]

- الرأسمال و الاحتياطات.
- النتائج غير الموزعة و نتيجة الدورة.
- انحرافات لإعادة تقدير الأصول.

[1] BOUKHZAR OMAR , « la finance de l'entreprise », édition, N°83405/81 OPU, P139.

[2] PATRICE VIZZAVONA, « gestion financière », 9 éme édition, P122.

- الاهتلاكات المطبقة على الأصول الثابتة.
- المؤونات ذات طبيعية تكون مصادر.

و نستطيع كتابة المردودية المالية أو مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة:[1]

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}} \times \frac{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{أموال الخاصة}}$$

إذن مردودية الأموال الخاصة تتكون من:

1. النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة، و هي تأثير الهامش الصافي.
2. رقم الأعمال خارج الضريبة/ مجموع الأصول، و هي معدل دوران الأصول بالنسبة لرقم الأعمال خارج الضريبة.
3. مجموع الأصول/ الأموال الخاصة، و هي معامل تأثير الهيكل التمويلي للمؤسسة أو معامل الاستدانة.

❖ **قياس المردودية المالية:**

لحساب المردودية المالية فإننا نعتمد على كل من المبيعات، الأموال الخاصة، و مجموع الأصول إذ أن هذه المردودية المالية ما هي إلا سوى ثمرة جهد كبير بين قدرة المؤسسة المالية عن طريق القرارات الإدارية و السياسة العامة المتبعة و المسطرة من طرف مجلس إدارة المؤسسة و المردودية المالية تقاس على أساس معيارين هما الربح و التدفق النقدي.

01. الربح:

لو نظرنا إلى المردودية من الناحية المالية لوجدنا أنها تمثل الأرباح التي تنتج عن استخدام الاستثمارات و الإمكانيات المالية، و يمثل صافي الأرباح الفرق بين نتيجة الدورة الإجمالية مخصوما منها تكاليف الدورة الإجمالية.[2]

[1] PFOSSE GASTON, « gestion financière de l'entreprise », 1988.

[2] جميل أحمد توفيق، "الإدارة المالية أساسيات و تطبيقات"، الجامعة المصرية، 1985، ص66.

02. التدفق النقدي:

حيث يسمح بالحكم على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق مصادر تمويل ذاتي و هي عبارة عن الفرق بين الإرادات المحققة لدورة معينة من حجم معين من المبيعات و النفقات التي استلزمتها لتحقيق هذا الحجم و ذلك بعد طرح الضريبة على الأرباح كما يمثل فائض الرادات عن المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة باعتبار أن كل من الإرادات و النفقات تمت نقدا و في نفس الوقت.[1]

حيث أن:

التدفق النقدي الصافي= النتيجة الصافية للدورة+ الامتلاكات+ المؤونات

حيث أن المردود المالي لا يتوافق على الربح فقط بل يضاف إليه الاهتلاكات التي تساهم في زيادة موارد المؤسسة.

❖ **نسب المردودية المالية:**

إن العناصر المالية التي تقيس هذه المردودية هي الربح و التدفقات النقدية الآتية من المصادر التالية "المبيعات، الاستثمارات، رؤوس الأموال" فنتكلم إذا عن نسب مردودية المبيعات: الأموال الخاصة و إجمالية الأصول فهما يكن نوعية مصطلح المردودية المالية فهو يمثل قاسمين مشتركين.

01. المردودية المالية هي مزيج لعدد كبير من السياسات و القرارات التي تدرس و تحلل النجاعة المالية للمؤسسة.

02. نسب المردودية تحسب على أساس معطيات مالية و تعطي عناصر الإجابة حول سير المؤسسة وشروط التأثير التي يجب مراعاتها لتحقيق أهداف المؤسسة و الشكل التالي يوضح لنا مختلف نسب المردودية.[2]

[1] ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

[2] BOUKHZAR. OMAR , OP CIT, P142.

و يمكن توضيحها بالشكل التالي:

الشكل رقم (I-01): مختلف نسب المردودية المالية.

المصدر: ناصر عدادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.

التعليق: بالنسبة للشكل 01:

- **مجموع الأصول:** هي خاصة بمردودية وسائل الإنتاج في حالتها الوظيفية.
- **الأموال الخاصة:** هي تقييم المردود المالي للأموال الخاصة و هي التي تعبر عن المردودية المالية.
- **المبيعات:** هي خاصة بالمردودية التجارية.

التعليق: بالنسبة للشكل 02:

يهدف إلى وضع تحت إطار استعداد لخلق منابع مالية بصفة مستمرة أي خلق و تجميع وتمويل ذاتي حيث أن:

- **مجموع الأصول:** هي تبين مدى كفاءة استعمال الموارد لجلب الأرباح بغض النظر عن طرق التمويل.
- **الأموال الخاصة:** تعبر عن الربحية الكلية للأموال الخاصة.
- **المبيعات:** تعبر عن الربحية الناتجة عن مبيعات المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع أخرى للمردودية.

المردودية الاستغلالية و التجارية:

1. المردودية الاستغلالية:

و يمكن التعبير عليها بالعلاقة التالية:

$$م = \frac{\text{نتيجة الأصول.}}{\text{مجموع الأصول.}}$$

هذه المردودية تعبر عن مدى مساهمة الأصول في انجاز نتيجة الاستغلال من العلاقة.

م=(نتيجة الاستغلال/المبيعات) × (المبيعات/ مجموع الأصول).

م= الهامش الصافي× دوران رؤوس الأموال.

حيث أن الهامش الصافي يعبر عن الإنتاجية بالنسبة لرقم الأعمال " **أي الكفاية الصناعية للمؤسسة**" و هو يساوي = نتيجة الاستغلال/ المبيعات.

أما دوران الأصول فيعبر عن درجة قوة استعمال موارد المؤسسة و يساوي= المبيعات/مجموع الأصول.[1]

2. المردودية التجارية:

تعطي مساهمة رقم الأعمال في إيجاد النتيجة و تسمى مردودية المبيعات و النشاط، كما تعبر عن مدى فعالة السياسة التشريقية للمؤسسة و من بين النسب التي تعبر عن هذه المردودية:

❖ **نسبة ربحية الاستغلال نتيجة الاستغلال/ رقم الأعمال خارج الضريبة:**

و هي تبين قدرة المؤسسة على انشاء فائض مالي، أي أن ضعف هذه السنة يعتبر مؤشر يبين خطورة الوضعية المالية للمؤسسة.

و نجد أيضا:

❖ **نسبة الربحية الصافية= النتيجة الصافية/ رقم الأعمال خارج الضريبة:**

حيث تستعمل هذه النسبة عادة لمقارنة المؤسسة بينها و بين المنافسين التابعين لنفس القطاع الإنتاجي الذي تنشط فيه المؤسسة.

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص67.

المردودية السياسية و الاجتماعية:

01. المردودية السياسية:

زيادة على الطابع المالي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تتميز به المؤسسة فإنها أيضا تتميز بالطابع السياسي باعتبارها مركز تلاقي مختلف الدهنيات و الإيديولوجيات كأحزاب، نقابات، منظمات جماهيرية سياسية و ثقافية و بذلك تعتبر المؤسسة المكان المفضل لإرساء الإيديولوجيات السائدة كونها خلية سياسية بحيث أن درجة التجانس الإيديولوجي تعكس درجة العلاقات الداخلية و الخارجية للتسيير و بهذا تصبح المؤسسة ورشة لنشر و تبليغ الإيديولوجيات السائدة و وسيلة لنشر الأفكار السياسية.

و لكن الصعوبة في هذا النوع من المردودية تنطوي في كيفية قياسها باعتبارها ليست كمية و لا نوعية، وإنما هي علاقة بين مستوى الوعي السياسي للعمال و استمرار المؤسسة و زيادة الإنتاجية، فالمردودية السياسية هي تحقيق الأنواع الأخرى للمردودية فهي تنتمي إلى تحقيق أبعاد إستراتيجية وتؤثر على خطة التسيير و انجازها. [1]

02. المردودية الاجتماعية:

هي تعبير عن مطالب العمال المتمثلة في تحسين ظروفهم الاجتماعية و تحسين ظروف العمل مع مواجهة التحدي الاجتماعي و السياسي و الأوقات العسيرة، على أن يكون الاهتمام أكثر بالعمل من الجانب المعنوي و المشاكل اليومية حتى يتسنى تحقيق الأهداف بدقة و سرعة.

إن دراسة المردودية الاجتماعية يجب أن تكون منظمة للتقييم الاجتماعي و التقنيات المستعملة في تسيير الموارد البشرية و الهدف من خلال هذا وضع الميزانية الاجتماعية التي يمكن من خلالها بلوغ الأهداف المتمثلة في:

- التسيير الأمثل للموارد لتقديم أكبر فائض اقتصادي ممكن.
- تقييم المؤشر الاجتماعي و الاقتصادي للمؤسسة مع عمالها.
- التنسيق الإداري و التسيير و حماية الموارد البشرية.

و كذلك يوجد أنواع أخرى حيث أن التحليل الاقتصادي يغير غالبا عدة أنواع من المردودية وهذا التحليل يوافق المفهوم البسيط للمردودية حيث الاستثمار في حد ذاته يعتبر كمردود إذا وضعناه تحت شرط وجوبه لجلب أموال تفوق تكلفة و من هذه الأنواع.

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سبق ذكره، ص70.

المردودية العشوائية:

إن الدراسة السابقة للأنواع هي تعتمد على قطعية تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة و هذه الفرضية بالطبع خاطئة حيث أن كل قيمة متوقفة هي عبارة عن متغير عشوائي و هذا يعني أن أي حدث مستقبلي له احتمال حدوث أم لا هذه الطريقة المتبعة تسمح لنا بالقول أن كل حدث متوقع يتبع توزيع إحصائي "**طبيعي، بارنولي، بواسون...**".[1]

[1] PATRICE. VIZZAVONA, « gestion financière », 9 éme, édition, p497.

المطلب الثالث: الفرق و العلاقة بين أنواع المردودية.

1. الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية "أثر الرافعة":[1]

أن الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية يعطينا اثر الرافعة "**L**" حيث أن أثر الرافعة يقاس سياسة المردودية للمؤسسة.

حيث لدينا العلاقة التالية:

$$RF = \frac{EBC - ID}{C}$$

rF: المردودية المالية.

re: المردودية الاقتصادية.

EBE: الناتج الخام للاستغلال.

I: نسبة الفائدة.

G: رأس المال الخاص.

D: قيمة الديون.

و لدينا أيضا: EBE=re(D+C)

نقوم إذا بحساب أثر الرافعة.

$$rF - re = \frac{EBE - ID}{C} - re$$

$$rF - re = \frac{re(D + C) - ID}{C} - re$$

$$rF - re = \frac{reD + reC - ID}{C} - re$$

$$rF - re = \frac{D(re - I) + red}{C} - re$$

[1] بن حبيب عبد الرزاق، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، ص122.

2. العلاقة بين أنواع المردوديات:

تسعى المؤسسة إلى تحقيق المردودية بمختلف أنواعها، و هذا الأخير يمكن أن تتكامل أو تتعارض فيها بينها.

❖ **إمكانيات التكامل بين المردوديات:**

يؤدي تحقيق هدف التكامل الاقتصادي في الميدان الصناعي الذي يعني بالنسبة للمؤسسة هدف تحقيق المردودية الاقتصادية، إلى تخفيض تكاليف الصنع، و هذا بدوره يؤدي إلى تحسين المردودية المالية.

أما التكامل الصناعي هو إنشاء مؤسسات صناعية متكاملة في دورة الإنتاج، فكل مؤسسة تتخصص في إنتاج المواد التي يتم بها إنتاج منتجات مؤسسة أخرى، فتصبح على شكل مركب صناعي ضخم، تؤدي هذه العملية إلى تخفيض تكاليف استيراد المواد اللازمة التي تكلف المؤسسة الاقتصادية مصاريف كبيرة.[1]

❖ **إمكانية تعارض المردوديات:**

ذكرنا فيما سبق أن المؤسسة تهدف إلى تحقيق أنواع مختلفة من المردوديات المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أن تحقيق المردودية الاقتصادية و الاجتماعية يمكن أن يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة، بمعنى يكون على حساب تحقيق المردودية مالية ايجابية فمن غير الممكن لها هدفين معارضين في أن واحد، كتشغيل أكبر عدد من العمال و بيع المنتجات بأدنى سعر وجهة، و تحقيق أرباح من جهة أخرى.

[1] بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص125.

المبحث الثالث: طريقة حساب المردودية.

المطلب الأول: طريقة التكاليف المتغير.

1. تعريف:

ظهرت هذه الطريقة لأول مرة في أمريكا سنة 1936 و استعملت من طرف "**جمعية المحاسبين الأمريكيين**" انتقلت فيما بعد في الخمسينات إلى أوروبا و بالضبط إلى انجلترا ثم إلى فرنسا.[1]

لقد اختلف أغلبية الاقتصاديين في معنى "**Directcosting**" حيث اعتقدوا أن هذه العبارة تعني "طريقة التكاليف المباشرة" و لكن الترجمة الصحيحة للعبارة الانجلوساكسونية لا يمكن أن تكون "**طريقة التكاليف المتغيرة**".

طريقة التكاليف المتغيرة تفيد المؤسسة إلى درجة كبيرة في تحليل المردودية بحيث أن تحديد الهوامش على التكاليف المتغيرة تسمح بتوجيه التسيير توجيها سليما حسب النتائج المحققة بعد مقارنتها بالأهداف المسطرة، و من ثم اتخاذ القرارات بطريقة صحيحة مع التركيز على المنتوجات الأكثر مردودية و طريقة التكلفة المتغيرة تأخذ شكلين هما:

2. طريقة التكاليف المتغيرة العادية (البسيطة):

هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الثابتة حيث تحذف من حساب نتيجة الدورة ولا تدخل في حساب تكلفة المنتجات.

نتحصل على الهامش على التكلفة المتغيرة لكل منتج أو خدمة بطرح التكاليف المثيرة المتعلقة بالكميات المباعة من رقم الأعمال.

الهامش على التكلفة المتغيرة= رقم الأعمال- التكلفة المتغيرة.

مختلف هذه الهوامش يجب أن تغطي التكاليف الثابتة الخاصة بالمؤسسة و تسمح بإعطاء نتيجة تحليلية إجمالية.

[1] PIERRE LASSEGUE, "gestation de l'entreprise et comptabilité", 9 éme, edition dabloz, 1983, p642.

مجموع الهوامش على التكلفة المتغيرة- التكاليف الثابتة= نتيجة تحليلية إجمالية.

3. طريقة التكاليف المتغيرة المعدلة:

يتمثل تعديل طريقة التكاليف المتغيرة العادية في تقسيم التكاليف الثابتة إلى تكاليف ثابتة مباشرة و تكاليف ثابتة غير مباشرة.

- **التكاليف الثابتة المباشرة**: هي التكاليف التي تتعلق أساسا بمنتوج معين أو خدمة معينة.
- **التكاليف الثابتة الغير المباشرة**: هي التكاليف التي تتعلق بمجموعة معينة من المنتوجات أو الوظائف أو تتعلق بنشاط المؤسسة الإجمالي.

و بهذه الطريقة يمكن حساب الهامش الصافي كالأتي:[1]

$$\text{رقم الأعمال} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة.}}{\text{الهامش على التكلفة المتغيرة.}} = \frac{\text{التكاليف الثابتة المباشرة.}}{\text{الهامش الصافي.}}$$

الهامش الصافي= رقم الأعمال-(التكاليف المتغيرة+ التكاليف الثابتة المباشرة).

و الهامش الصافي يسمح بالتقدير الأمثل للمردودية الحقيقية للمنتوجات و مجموع هذه الهوامش يسمح بتغطية التكاليف الثابتة غير المباشرة و تحقيق نتيجة تحليلية إجمالية.

[1] MICHELE GERVAIS, « Contrôle de gestion et planification de l'entreprise », économisa Parise, 1988, p 77-78 .

مجموع الهوامش الصافية – التكاليف الثابتة غير المباشرة= نتيجة تحليلية إجمالية.

هامش صافي للمنتج "أ".	التكاليف الثابتة غير المباشرة "المشتركة"
هامش صافي للمنتج "ب".	
هامش صافي للمنتج "ج".	النتيجة التحليلية الإجمالية.

4. مزايا وعيوب طريقة التكاليف المتغيرة:

ككل طريقة تحليل رغم كون طريقة التكاليف المتغيرة من بين الطرق المتطورة إلا أنها تحتوي على مزايا و عيوب.

❖ **مزايا الطريقة:**

طريقة التكاليف المتغيرة تقدم العناصر الأساسية للإثبات في المدى القصير أي ما دامت المؤسسة موجهة للاستعمال قدرتها في العملية الإنتاجية الموجودة.

- تبسيط حسابات التكاليف، بما أن تسديد التكاليف غير المباشرة محدود العناصر المتغير فقط، و مزايا هذا التبسيط يتمثل في الدقة و تحديد النتيجة مما يقلل من نسبة الخطأ وعدم الدقة التي تواجهها المؤسسة عند تسجيل التكاليف.[1]
- تسمح بمراقبة التكاليف بعد تقسيمها و تسجيلها، مراقبة التكلفة عملية صعبة وجد معقدة لكنها في المقابل تصبح بسيطة بمجرد تقسيم هذه التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى متغيرة.
- تسمح بوضع و بوضوح المنتجات الأكثر مردودية، و ذلك بترتيبها حسب الهامش على التكلفة المتغيرة و هذا الترتيب يسمح بحذف المنتج الذي له هامش على التكلفة المتغيرة غير كاف.
- في داخل نفس المؤسسة، تسمح بالمقارنة بين تكاليف المؤسسة على عدة مراحل أين يتم استبعاد التكاليف الثابتة.
- في مجال ترقية المبيعات، تسمح هذه الطريقة بمعرفة إلى أي حد يمكن أن تصل إلى المنتوج الرائد باستعمال المبيعات بسعر الشراء.

[1] بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص127.

❖ **عيوب الطريقة:**

بما أن المنتجات تدمج مختلف المستويات من التكاليف الثابتة في سعر التكلفة فهذه الطريقة تصبح غير صالحة للحكم على مردودية هذه المنتجات باستعمال الهامش على التكلفة المتغيرة كمعيار للتقدير.

- العيب الأساسي في هذه الطريقة يتمثل في الصعوبة التي تواجهها المؤسسة في الفصل بين التكاليف الثابتة و المتغيرة في حين أنها لا يصلح إلا إذا تم هذا الفصل بصفة صحيحة ودقيقة و إذا رأت المؤسسة أنها لا تستطيع الفصل بين التكاليف بطريقة سليمة فإنه من الأفضل أن لا تستعمل طريقة التكاليف المتغيرة و اللجوء إلى طرق أخرى أكثر صلاحية.

5. هيكل التكاليف وتحديد السعر:[1]

التكاليف هي الأعباء التي تتحملها المؤسسة و المتعلقة بنشاطها و المقدمة قبل المرحلة النهائية، أي قبل وصولها إلى البيع.

تقسيم المؤسسة تكاليفها إلى تكاليف ثابتة و أخرى متغيرة كما تقسمها حسب علاقته بالنشاط الذي تزاوله إلى التكاليف مباشرة و أخرى غير مباشرة و عموما تصنف جميع التكاليف حسب الشكل التالي:

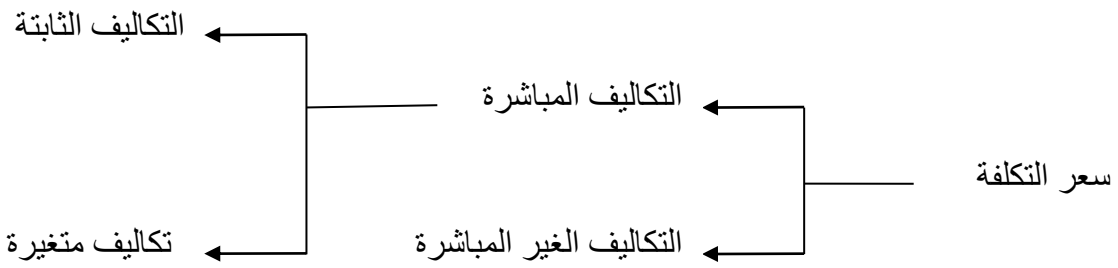

1.5. التكاليف المباشرة:

هي التكاليف الخاصة مباشرة بإنتاج منتج معين أو طلبية معينة مثل المواد الأولية اليد العاملة المباشرة و تنقسم بدورها إلى:

[1] MICHELE GERVAIS, OP CIT, P80.

- **تكاليف ثابتة:**

تسمى كذلك تكاليف النسبة أو الهيكل و هي لا تتغير أو تأثر بالتغيير الحاصل في حجم الإنتاج بل تبقى ثابتة طالما بقيت النسبة ثابتة.

- **تكاليف متغيرة:**

و هي مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند قيامها بنشاطها و تتغير حسب تغيرات هذه الأخيرة، حيث هذه تكاليف ترتبط لحجم الإنتاج تزداد بزيادة حجم الإنتاج و العكس صحيح و نذكر منها تكاليف الشراء، تكاليف الإنتاج، التوزيع.

2.5. التكاليف الغير المباشرة:

هي التكاليف المشتركة بين عدة منتجات حيث لا يمكن أن تكون محسوبة مباشرة في التكلفة أو السعر التكلفة معينة، لأنها تتعلق لمجموعة من المنتجات أو الأقسام أو الوظائف.

سعر التكلفة هو تكلفة إنتاج أو أداء الخدمة مضافا إليها مصاريف التوزيع أو التقديم حسب طريقة التكاليف المتغيرة.[1]

$$\text{تكاليف متغيرة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة.}}{\text{التكاليف مباشرة.}} \quad \frac{\text{التكاليف غير مباشرة.}}{\text{سعر التكلفة}}$$

سعر التكلفة= تكاليف مباشرة+ تكاليف غير مباشرة.

[1] MICHELE GERVAIS, OP CIT, P82 .

سعر التكلفة المحصل عليه يسمح لنا بمعرفة نتيجة الاستغلال المستنتجة من رقم الأعمال بالطريقة التالية:[1]

$$\text{تكاليف متغيرة} = \frac{\dfrac{\text{التكاليف متغيرة}}{\text{الهامش الإجمالي الاستغلال.}} \times \text{التكاليف الثابتة.}}{\text{هامش صافي الاستغلال.}}$$

$$\frac{\text{التكاليف غير مباشرة.}}{\text{سعر التكلفة}}$$

و منه نستنتج أن: **نتيجة الاستغلال رقم الأعمال-سعر التكلفة.**

[1] MICHELE GERVAIS, OP CIT, P84.

المطلب الثاني: طريقة عتبة المردودية.

استعملت لأول مرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى و هي تقنية تعتمد على التمييز بين التكاليف المتغيرة لكنها موجهة خاصة لاتخاذ القرار و تدعى أيضا طريقة رقم الأعمال الحرج أو نقطة التعادل أو نقطة التوازن.

و فائدة عتبة المردودية هي أن مستوى النشاط المعبر عنه برقم الأعمال عندما تكون النتيجة تساوي الصفر، و يمكن كذلك لمستوى النشاط أن يكون معبر عنه بالوحدات النقدية.[1]

عند هذه النقطة تكون النتيجة معدومة، لا ربح و لا خسارة و تحقيق المؤسسة أرباحا كلما فاقت مستوى هذه النقطة و نقصد هنا التكاليف المغطاة في تكاليف ثابتة و تكاليف متغيرة متعلقة بمستوى المبيعات.

لإيجاد قيمة العتبة يمكن استخدام طريقتين الطريقة الجيرية و البيانية.

1. **الطريقة الجيرية:**[2]

التكاليف الكلية= التكاليف المتغيرة+ التكاليف الثابتة.

أي نستطيع التغيير عنها: ع=ا س+ت ثا.

عند نقطة التعادل: مجموع التكاليف= مجموع الإيرادات.

أي ع= س، و منه:

ع=ا س + ت ثا =س، إذن: ا س –س= ت ثا.

ع=س.

لدينا التكلفة المتغيرة = ا س ⇇ أ= التكلفة المتغيرة/ س.

بالتعويض في المعادلة الأخيرة نجد:

$س_0$= ت ثا/ {1-(التكلفة المتغيرة/س)}.

و منه: $س_0$= ت ثا × س/ (هـ/ التكلفة المتغيرة).

ر ع ن= (التكلفة الثانية × رقم الأعمال) / الهامش على التكلفة المتغيرة.

ر ع ن= رقم الأعمال نقطة التعادا= (ت ثا × ر ع ص) / هـ ت م.

[1] B.HABTEY, « Comptabilité analytique de gestion méthode et pratique», édition banque, p194.

[2] دحاوي توفيق، مرجع سبق ذكره، ص18.

2. تحديد عتبة المردودية بيانيا:[1]

2.1. الطريقة الأولى: العلاقة بين التكاليف الكلية و رقم الأعمال.

تتحقق نقطة التعادل حسب هذه الطريقة عندما:

رقم الأعمال= التكلفة الكلية أو = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة.

و تعطي هذه العلاقة بـ ع$_1$ = اس + ب حيث:

ع$_1$: التكاليف الكلية.

أ: معدل التكاليف المتغيرة= التكاليف المتغيرة/ رقم الأعمال.

ب: التكاليف الثابتة.

الشكل رقم (I-02): عتبة المردودية بالطريقة الأولى.

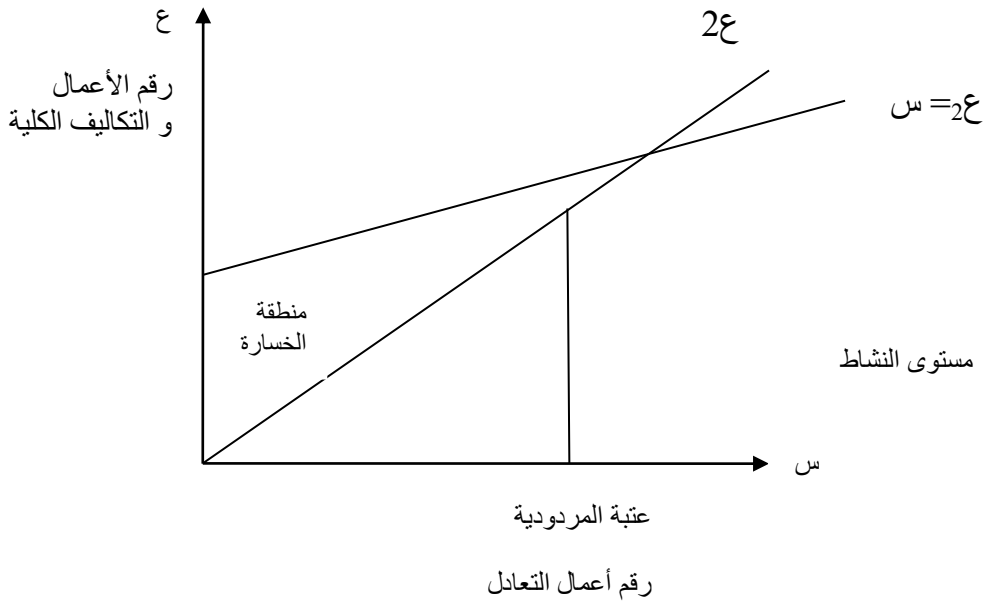

المصدر: **Meeveble et G.Rochery op cit, page483**

[1] ABDEILLAH BOUGHADA, « comptabilité », librery unibert, 1990, p483-485.

1.2. الطريقة الثانية: العلاقة بين الهامش على التكلفة المتغيرة و التكاليف الثابتة.

حيث نجد الهامش على التكلفة المتغيرة يمثل الفرق بين رقم الأعمال و التكاليف المتغيرة.

هـ/ت م=ر ع-ت م.

و تحقق نقطة التعادل عتبة المردودية للمؤسسة حسب هذه الطريقة عندما يحدث التساوي بين الهامش على التكلفة المتغيرة و التكاليف الثابتة أي: هـ/ت م= ت ثا.

و نستطيع التعبير عليها بالعلاقة الثابتة أي: ع$_1$= أس حيث:

ع$_1$: الهامش على التكلفة المتغيرة.

أ: معدل الهامش على التكلفة المتغيرة: ت م/ رع.

س: رقم الأعمال.

ع$_2$: التكاليف الثابتة (ع$_2$= ت ثا).

الشكل رقم (I-03): عتبة المردودية بالطريقة الثانية.

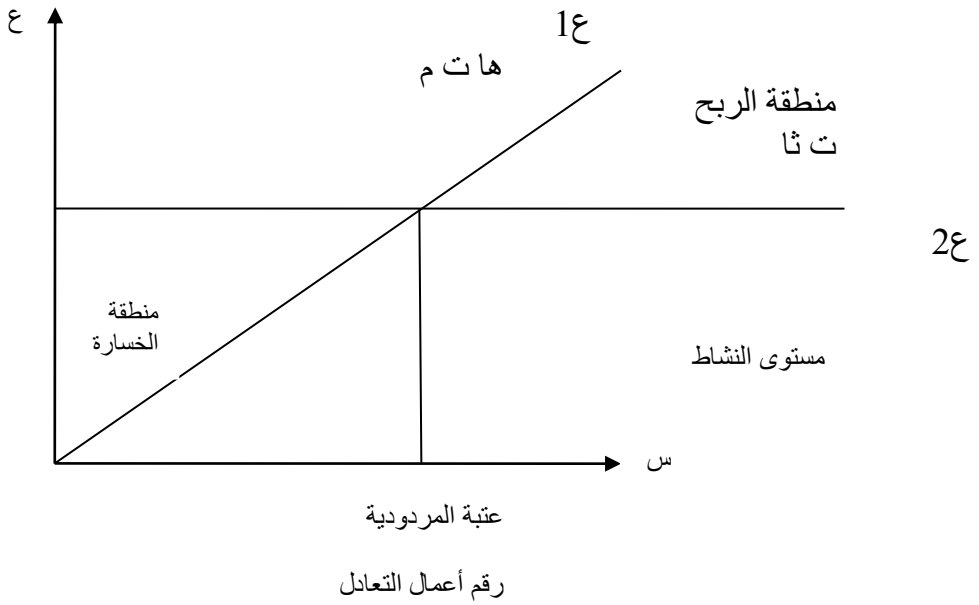

المصدر: **Meeveble et G.Rochery op cit, page485**

3.2. الطريقة الثالثة: العلاقة بين النتيجة الصافية ورقم الأعمال.

هي نقطة التعادل الموافقة لمستوى النشاط التي تبدأ فيه المؤسسة بتحقيق الربح و نستطيع القول أن نقطة التعادل هي الموافقة لربح صافي معدوم و نستطيع التعبير على هذه الطريقة بالعلاقة التالية:

ن: ر ع- م ج ت.

ن=(ر ع- ت م) –ت ثا.

ن= (س ب – ت م و) ك – ت ثا حيث

س ب: سعر البيع.

ت م و: التكلفة المتغيرة للوحدة.

ك: مستوى النشاط بالكميات.

ت ثا: التكاليف الثابتة.

الشكل رقم (I-04): عتبة المردودية بالطريقة الثابتة.

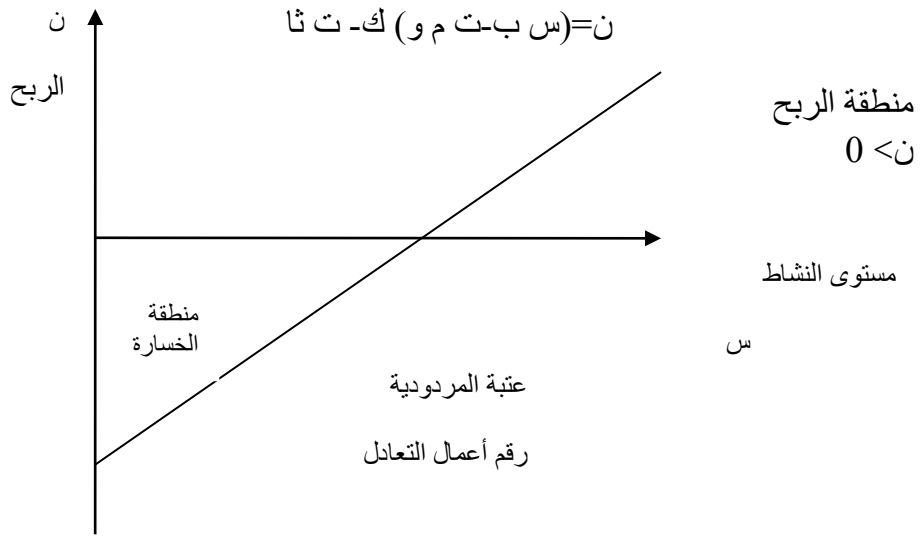

المصدر: Meeveble et G.Rochery op cit, page489

المطلب الثالث: تحديد المداخل و معايير الأداء.

1. **تحديد المداخيل:**

تعمل المؤسسة جاهدة على تحقيق أكبر قدر ممكن من مداخليها و تنقسم المداخيل التالي تكون رأس مال المؤسسة إلى عادة مداخيل و تتغير من مؤسسة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها و يمكن أن تذكر:

❖ **مداخيل البيع:**

و هي المداخيل التي تتحصل عليها المؤسسة بواسطة عملية بيع ما النتيجة إلى المؤسسات أخرى و إلى بائعين معتمدين.

❖ **مداخيل النقل:**

و هي المداخيل المحصلة من عملية نقل السلع أو البضائع إلى زبائنها مباشرة أو إلى مكان ما يتم الإنفاق عليه.

و هناك مداخيل تتحصل عليها المؤسسة عن طريق الخدمات التي تقوم بتقديمها.

2. **تحديد معايير الأداء:**[1]

المعيار أو المؤشر هو العلاقة بين عنصرين أساسين في النشاط الاقتصادي لمؤسسة ما فمعيار الأداء هو العلاقة بين ما تمكننا المؤسسة من الحصول عليه (مثلا: الإنتاج) و العوامل المستعملة للحصول على هذا الإنتاج و نذكر مثلا اليد العاملة.

هذه المعايير تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاط المؤسسة و نذكر منها:

1.2. معيار الفعالية الهيكلية:

و هو يمثل العلاقة بين اليد العاملة المستعملة من طرف مصلحة أو وحدة معينة و التكاليف الثابتة التي تتحملها المؤسسة و هذا المعيار يعطي بالعلاقة التالية:

الفعالية الهيكلية= اليد العاملة/ التكاليف الثابتة.

[1] بوشاشي بوعلام، "المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال"، دار هومه، الجزائر، سنة 1997، ص 39، 40.

2.2. معيار الفعالية العملية:

و هو العلاقة بين اليد العاملة المستعملة من طرف مصلحة أو وحدة معينة و التكاليف المتغيرة و يعطي بالعلاقة التالية:

الفعالية العملية= اليد العاملة/ التكاليف المتغيرة.

3.2. معيار مردود وحدة العمل:

و هو يمثل العلاقة بين الكميات المنتجة من طرف المؤسسة و اليد العاملة المستعملة في هذا الإنتاج أو النشاط و يعطي بالعلاقة التالية:[1]

مردود وحدة العمل= الكميات المنتجة/ اليد العاملة.

[1] بوشاشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص44.

خلاصة الفصل:

تهدف المؤسسة من وراء كل العمليات أو النشاطات التي تقوم بها إلى تحقيق أرباح أو مردودية مالية و ذلك باستخدام أنجح الأساليب التي تمكنها من تحقيق فائض نقدي حيث أن التدفقات النقدية الخارجة و الداخلة تترك رصيد يكون أما بزيادة التدفقات الخارجة عن الداخلة أو العكس ففي الحالة الأخيرة تحصل المؤسسة على جزء من الأموال اللازمة لنشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية أو إلى الاقتراض من البنوك و يجعلها في وضعية أكثر استقرار في نشاطها كما يوضح لنا قدرة المسيرين الماليين على حسن تسيير مواد المؤسسة.

إن حساب المردودية يتعلق أساسا بمعرفة نتيجة الأموال الموضوعة تحت الاستخدام و معرفة مصدر هذه النتيجة فهي مؤشر كفاءة من خلال أنها تقيس كفاءة استخدام الأموال الخاصة و حسن أداء المؤسسة.

الفصل الثاني

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي تحولات تحذيرية مست كل جوانبه بما فيها الجهاز المصرفي وهذا خاصة بعد دخوله للألفية الثالثة التي تعرف بألفية العولمة و التي أحدثت تغيرات في أعمال المصارف وأدائها خاصة أننا نعلم بأن الجهاز المصرفي يؤدي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي و المحلي و العالمي .و أن المسار المؤدي الى خلق المردودية و طريقة حسابها فوجدنا أن هذا غير كافي للحكم على وضعية المؤسسة لذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى أساسيات حول البنوك و العوامل المؤثرة في المردودية, و ذلك وفق ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** أساسيات حول البنوك و عملياتها.
- **المبحث الثاني:** أهم طرق تقييم المردودية بواسطة الربح أو تدفقات نقدية.
- **المبحث الثالث:** وضعية المردودية و العوامل المؤثرة في المؤسسة الجزائرية.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك و عملياتها.

عرفت البنوك منذ القدم، و يعود أول ظهور لها على العراقيين في القرن الرابع قبل الميلاد، وكانت مهمتها جمع الودائع و منح القروض و تطورت هذه الوظائف مع التطور الاقتصادي لتصبح اليوم مصدرا هاما لتمويل المشاريع الاستثمارية و الاقتصادية الكبيرة.

المطلب الأول: تعريف البنوك.

كلمة بنك "BANQUE" أصلها كلمة ايطالية "BANCO" و تعني المنضدة "BANC" التي يتم عليها عد و تبادل العملات، و أصبحت فيما بعد تطلق على المكان الذي توجد به تلك المنضدة و تجري فيها المعاملة بالنقود و المتاجرة بها.

أما بالعربية فنقول: "صرف-صارف- اصطرف الدنانير"، أي بدلها بدراهم أو دنانير أخرى والصراف هو بائع النقود، و الصرافة هي حرفة الصراف، و المصرف يعني المؤسسة المالية التي تقرض وتقترض.[1]

و توجد عدة تعاريف سوف ندرج بعض التعاريف المتداولة.

يعرف البنك كما يلي:

- تعتبر بنك كل مؤسسة أو منشأة التي تكون مهمتها العادية هي استقبال أموال الشعب في شكل ودائع أو في شكل آخر و استعمال أموالهم لحسابها الخاص في عمليات الخصم و عمليات الاقتراض و عمليات تمويلية.
- البنك هو مؤسسة يتلقى الودائع و يقدم القروض و يسير وسائل الدفع و يقوم البنك بعدة عمليات: عمليات الصندوق، عمليات القروض، العمليات المالية و تقديم نصائح تتواجد في البورصة و عمليات مع الخارج.
- البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لفرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية.[2]

[1] شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 04، 2000، ص25.

[2] حميدات محمود، النظرية و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 1995، ص17.

المطلب الثاني: عمليات البنوك.

عرف الأمر برقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثاني عام 1429 الموافق لـ26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد و القرض العمليات المصرفية في مادته 66 على النحو التالي:

"**تتضمن العمليات المصرفية تلقي الأموال من الجمهور، و عمليات القرض و كذا وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن و إدارة هذه الوسائل**".

و قد حدد هذا القانون العمليات التي تقوم بها المصارف في مادته 72 على النحو التالي:

يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تجري جميع العمليات ذات العلاقة بنشاطها كالعمليات الآتية:

- عمليات الصرف.
- عمليات على الذهب و المعادن الثمينة و القطع المعدنية الثمينة.
- توظيف القيم المنقولة و كل منتوج مالي و اكتتابها و شرائها و تسييرها و حفظها و بيعها.
- الاستشارة و المساعدة في مجال سير الممتلكات.
- الاستشارة و التسيير المالي و الهندسة المالية، و بشكل عام كل الخدمات الموجهة لتسهيل إنشاء المؤسسات أو التجهيزات و إنماءها مع مراعاة الأحكام القانونية في هذا المجال.

و تتضمن العمليات المصرفية: عمليات الصندوق، عمليات الإقراض، العمليات المالية والعمليات الخارجية.[1]

[1] حميدات محمود، مرجع سبق ذكره، ص21.

المطلب الثالث: أنواع و دور البنوك في الاقتصاد الوطني.

1. **أنواع البنوك**: يمكن تقسيم البنوك إلى عدة أنواع:

أ. البنك المركزي:

البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النفوذ في كل الدول و يتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد و يعتبر البنك المركزي بنك البنوك و بنك الحكومة حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة و يقصد بالبنك المركزي المؤسسة التي تلقى الودائع و عليها مسؤولية إدارة التوسع و الانكماش بحجم النقود، و كذلك هو السلطة المالية التي تدير بطريقة موضوعية نشاط جميع المؤسسات المالية في الجهاز النقدي.[1]

ب. البنوك التجارية:

تسمى أحيانا بنوك الودائع و هي تتخصص في منح القروض و الحصول على ودائع الأفراد لاستثمارها نيابة عنهم، و يمتد عمل هذه البنوك ليشمل جميع الخدمات المصرفية الأخرى مثل شراء وبيع الأوراق المالية، شراء و بيع العملة الأجنبية و القيام بعمليات الاعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان، و تأجير الجرائد الجديدة.[2]

و يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى خمسة فروع:

❖ **بنوك ذات الفروع:**

تأخذ غالبا شكل شركات المساهمة لها فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد، و تتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها النظام المصرفي، و تتميز سياسة الإقراض فيها بمنح قروض قصيرة الأجل تستخدم في تمويل رأس المال العامل لسرعة استرداده.

[1] طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007، ص82.

[2] أحمد نور، المحاسبة في المنشآت المالية، دار النهضة العربية و النشر، 1984، ص12.

❖ **بنوك السلاسل:**

نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية و نمو الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها التي مختلف فئات المجتمع و هذه البنوك تقوم بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، و هي عبارة عن السلاسل منفصلة عن بعضها إداريا، و لكن يشرف عليها مركز واحد يتولى برسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة العامة كما ينسق الأعمال و الوحدات ببعضها البعض.[1]

❖ **بنوك المجموعات (القابضة):**

و هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها، و لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري أي هي مجموعة من البنوك مكتملة في مجموعة واحدة.

❖ **البنوك الفردية:**

هي مؤسسات صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص و تقترض في الغالب على منطقة صغيرة و تتميز عنها في البنوك بأنها توظف أموالها في أصول بالغة السيولة، مثل الأوراق التجارية المخصومة ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

❖ **البنوك المحلية:**

و هي التي تباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون محافظة أو ولاية أو حتى مدينة، و تخضع للقوانين المحلية فقط.[2]

ج. **البنوك التجارية:**

و تتفرع إلى البنوك المتخصصة و البنوك الأخرى.

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، دار الفكر لطباعة و النشر، 1997، ص03.

❖ **البنوك المتخصصة:**

تختلف أنشطة هذه البنوك عن البنوك التجارية لان أنشطتها تحتاج إلى تمويل طويل الأجل وخبرات خاصة و معرفة بطبيعة العمليات مثل النشاط الزراعي أو الصناعي أو العقاري، و قد يتطلب ذلك وجود شبكة من الفروع قد تمتد من القوى خاصة بالنسبة للبنك الرئيسي للتنمية و الائتمان الزراعي.[1]

و بصفة عامة تشترك هذه البنوك في الخصائص التالية:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد و إنما تعتمد على رؤوس أموالها و ما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة و ما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- قد يكون جانبا من أهداف هذه البنوك وطنيا اجتماعيا، لذلك قد تساعدها الدولة و تمنحها القروض بسعر فائدة مميز.
- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض فقط بل قد تقوم بالاستثمار المباشر أما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، و تقديم الخبرات الفنية و المشورة في تخصص البنك.

و تصنف البنوك المتخصصة على أساس القطاعات الاقتصادية التي تقوم بتمويلها إلى الأنواع التالية:[2]

- **البنوك الزراعية:** يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الاقتراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدماتها المصرفية لعملائها في قطاع الزراعة، إذ تتولى تقديم السلف والقروض إلى المزارعين، و ذلك لدعم نشاطهم الزراعي في مجال شراء البذور و الأسمدة، وتمنح قروضا قصيرة الأجل لتمويل رأس المال التشغيلي لمدة لا تتجاوز سنة و الهدف من هذه البنوك هو تطوير و تنمية القطاع الزراعي.
- **البنوك العقارية:** تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء و التشييد و المساهمة في تدعيم الهياكل و المباني على مستوى القطاعات الاقتصادية المختلفة، و تقدم هذه لبنوك قروضها للمواطنين بهدف إنشاء المساكن و العمارات.... و غالبا ما تكون قروضها تتجاوز 10 سنوات.

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 211-212.

[2] إبراهيم هندي إدارة البنوك التجارية، دار النشر، الطباعة 1998، ص04.

- **البنوك الصناعية:** هي مؤسسات مالية تتولى بالدرجة الأساسية تقديم القروض إلى القطاع الصناعي، أن تقوم بالتمويل الطويل الأجل و المتوسط اللازم لشراء المعدات و الآلات... وتهدف إلى جذب المستثمرين لإقامة الصناعات، كما تقدم لهم النصح و المشورة، و هي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية.

❖ **البنوك الأخرى**: و تتمثل في:

- **البنوك الإسلامية:**[1]

أصبحت البنوك الإسلامية حقيقة واقعة، و ليس في حياة الأمة الإسلامية فحسب و لكن أيضا في جميع بقاع و أصقاع العالم منتشرة في معظم دولها مقدمة بذلك فكرا اقتصاديا ذا طبيعة خاصة،فالبنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها و نموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية و بما يخدم شعوب الأمة تعمل على تنمية اقتصادياتها و يهدف إلى تحقيق الربح بإدارة المال.

- **بنوك الاستثمار:**[2]

لقد ظهرت بنوك الاستثمار لسد الفجوة التي تركتها البنوك التجارية فيما يتعلق بتمويل المشاريع المختلفة و خاصة الصناعية منها، حيث كان نشاط معظم البنوك التجارية يقتصر على منح القروض القصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، فبنوك الاستثمار تقوم بتمويل النشاط الاستثماري قروضا طويلة الأجل لتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية و لإنشاء المشاريع.

2. دور البنوك في الاقتصاد الوطني:[3]

إن أهم الأدوار و المهام التي تقوم البنوك ما هي:

- تقديم القروض اللازمة لتمويل نشاطات الاستغلال (**شراء سلع، المواد الأولية**).
- عمليات التجارية الخارجية و كذا نشاطات الاستثمارات (**إقامة مباني، إنشاءات شراء الأجهزة و المعدات**)، هذه الأخيرة (**الاستثمارات**) تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد المتاحة، خلق تراكم ثروات جديدة... و بالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد و تحقيق الرقي و الازدهار في المجتمع.

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2004، ص23.

[2] شاكر فزويني، مرجع سبق ذكره، ص31.

[3] قاضي نورة، تأمين مخاطر القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية، المدية، 2008/2007، ص ص 04-06.

- جمع الادخار و توجيهه نحو الاستثمار، و هذا معناه أن البنوك تبحث على مختلف الطرق المؤدية إلى جمع الادخار سواء من ناحية الأفراد أو المؤسسات، و الادخار هو تنازل عن الاستهلاك في الوقت الحاضر و الاتجاه نحو الاستثمار.
- فإذا كان الأفراد أو المؤسسات فائض مالي كان بإمكانهم إيداعه لدى البنوك و الحصول على عائد يكون في شكل فوائد أو أرباح رأسمالية، و هنا يبرز دور البنوك في تسيير السياسة النقدية، فإذا زادت حاجة المقترضين زاد معدل الفائدة لتحفيز المدخرين على زيادة مدخراتهم عن طريق التقليل من الاستهلاك و العكس صحيح.
- خلق وسائل الدفع و أداء الالتزامات، حيث تزود البنوك و النظام المالي اقتصادي و الأفراد بمختلف وسائل أداء كالعملات النقدية، الشيكات و وسائل الدفع الأخرى.

هذا وقد عرفت وسائل الدفع تطورا كبيرا أدى إلى ظهور العديد منها، كنظام السحب و الدفع عن طريق الأجهزة الالكترونية و الآلية الشيء الذي ساهم في تبسيط و تشريع.

المبحث الثاني: أهم طرق تقييم المردودية بواسطة الربح أو تدفقات نقدية.

إن التقييم بالتدفقات النقدية المستقبلية يمثل الأقرب إلى النظري عكس الطرق التي تعتمد على الميزانية، وهي تتجاوب مع تطور الأسواق واحتياجات المستثمرين، كما نلاحظ أن التقييم بالتدفقات يكون بعد الضريبة لأن هذه الأخيرة في حد ذاتها تدفق وماليا هي مستثمرة وليست ثابتة لأن معدل الاستحداث يأخذ بعين الاعتبار التضخم مسبقا وتتمثل هذه الطرق في:

المطلب الأول: طريقة التدفقات النقدية الثابتة والدائمة.

هذه الطريقة بسيطة تعتبر أن الربح ثابت ود ك وموز ج كليا وقيمة السهم تكون بالعالقة التالية:[1]

$$\text{قيمة السهم في زمن "0"} = \frac{\text{الربح حسب السهم}}{\text{تكلفة الرأس مال الخاص.}} = \frac{\text{لأرباح الموزعة حسب السهم}}{\text{تكلفة الرأس مال الخاص.}}$$

وكانتقادات لهذه الطريقة:

- بالنسبة للربح يمكن أن يعرف نمو.
- توزيع الأرباح ليس بالضرورة أن يكون كله حيث يمكن استثمار جزء منه.
- معدل الاستحداث لا يأخذ بعين الاعتبار وسائل التمويل.

[1] DIDIER PENE, Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise, tome2 , 2 eme, édition, économisa, p27-28.

المطلب الثاني: طريقة التدفقات النقدية بمعدل ثابت.

هذه الطريقة هي كتنقيض للطريقة الأولى واقل بساطة نوعا ما من الأول حيث تعتبر أن الأرباح لسهم المؤسسة تنمو بمعدل ثابت وقيمة السهم تحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{قيمة السهم في زمن "0"} = \frac{\text{أرباح السهم منذ زمن "0" × معدل النمو الثابت والدائم}}{\text{تكلفة رأس مال الخاص-معدل النمو الثابت والدائم}} = \frac{\text{أرباح السهم من الزمن}}{\text{تكلفة رأس مال-معدل النمو الثابت}}$$

وهذه الطريقة تخضع لقيدين هما:

- تكلفة رأس مال > معدل النمو الثابت والدائم.
- مردودية الأموال الخاصة > تكلفة رأس المال الخاص.

ولاحترام هذين القيدين يجب أن تكون مردودية الأموال الخاصة أكبر من معدل النمو الثابت، إذن قسم من الأرباح توزع وآخر يعاد استثماره وإلا النمو لا يتحقق لكن هذا الشرط الضروري غير كاف لكي يكون نمو يجب أكثر أن تكون مردودية الأموال الخاصة معادة لاستثمار أكبر من تكلفتها.

❖ **الإيجابيات:**

- فرضية نمو الأرباح أقرب للواقع.
- تكلفة الأموال الخاصة هو معدل الاستحداث (إعادة استثمار الأرباح).
- توجيه قسم من الأرباح إلى الاستثمارات.

❖ **الانتقادات:**

- معدل النمو بعيدا عن الواقع.
- تأثر قيمة المؤسسة بالتنبؤات صعبة التقدير على المدى الطويل.

[1] DIDIER PENE, OP CIT, p28.

المطلب الثالث: طريقة النمو التي تعتمد على الربح الاقتصادي.

هذه الطريقة تعتمد على الربح الاقتصادي وليس أرباح السهم حيث يفترض نمو الربح الاقتصادي وتدرس على مستوى المؤسسة بشكل كامل، وتحسب قيمة السهم بالعلاقة التالية:[1]

القيمة السوقية لرؤوس الأموال = {الربح الاقتصادي بدون ديون (1-معدل النمو الدائم/ المردودية الاقتصادي-ديون)}×عدد أسهم المؤسسة.

التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال- معدل النمو الدائم.

❖ **الإيجابيات:**

- نمو االرباح خالل فترة الاستحداث.
- إستعمال التكلفة الوسطية المرجحة للرأسمال لتحديد قيمة المؤسسة.

❖ **السلبيات:**

- معدل الاستحداث يتغير لأنه يتأثر بهيكل الرأسمال واعتباره ثابت في هذه الطريقة يعطي قيمة غير حقيقية للمؤسسة بسبب إهمال الديون.

[1] DIDIER PENE, OP CIT, p29.

المبحث الثالث: وضعية المردودية و العوامل المؤثرة في المؤسسة الجزائرية.

لمعرفة واقع المردودية في مؤسساتنا الجزائرية سوف نتطرق في هذا المبحث إلى الوضع التسييري لها والعوامل التي أعاقت مردوديتها.

المطلب الأول: وضعية المردودية في المؤسسات الجزائرية.

لقد نجم عن التخطيط المركزي الذي اختارته الجزائر لتحقيق مسارها التنموي تسييرا إداريا يكتسي عيوبا كبيرة ونحن نعلم أنه على كل مؤسسة عمومية كانت أو خاصة تحقيق فعالية في التسيير والتي تسمح لها بالحصول على أدنى مستوي من المردودية والتي تسمح لها على الأقل بتحديد وسائلها الإنتاجية لضمان نموها المتوازن ،[1] إلا إن هذا التسيير لم يهتم بالاستعمال المثل للموارد المتاحة للحصول على المردودية المرجوة ولم تستطيع المؤسسة الجزائرية في كثير من الحيان تحقيق إستمراريتها إلا بالارتكاز على إعانات الدولة المتتالية ورغم الإصلاحات إلا أنها لم تعطي ثمارها المتوقعة وأصبحت المؤسسة الوطنية اليوم أمام تحديان كبيران يتطلبان منها الوصول إلى مردوديتها وهما:

- منافسة القطاع الخاص واللجوء المرتقب للاستثمارات الأجنبية.
- التخلي المتزايد للسلطة على الحماية الاقتصادية التي كانت تؤديها المؤسسات الوطنية العاجزة نتيجة تفتح الاقتصاد الوطني على ميكانيزمات اقتصاد السوق.

[1] DIDIER PENE, OP CIT, p191

المطلب الثاني: العوامل التي أعاقت المردودية في المؤسسات الجزائرية.

هناك عوامل يمكن استخلاصها والتي أعاقت المردودية وجعلتها لا تقوم بدورها على أحسن وجه ويمكن ذكر ما يلي:

1. المؤسسة اقتصادية العمومية لن تقم بتأمين منتجاتها الخاصة بعبارة أخرى كان عمل المؤسسة العمومية وفق المخطط المالي عن طريق تدعيمات الدولة بدل من نتائجها الخاصة بها.
2. حملت المؤسسات العمومية نفسها وظائف عديدة كانت من المفروض أن تكون من انشغالات الدولة "**الأهداف الاجتماعية**".
3. أصبحت المؤسسة العمومية مكانا من الإنتاج وهذا لعدم تطوير كل الاعتبارات المردودية والإنتاجية.
4. أيضا كانت المؤسسة العمومية مكانا لضياع رأس المال حيث قامت بإعادة توزيع المداخيل مع إنتاج ضعيف وتشغيل ضعيف لقدراتها الإنتاجية واستثمار ضعيف أيضا.
5. نلاحظ أيضا غياب المحاسبة التحليلية في المؤسسة العمومية الجزائرية وإذا وجدت فهي تبقى قليلة التطور وغير فعالة وبذلك عدم إمكانية تقدير دراسة المردودية تحت هدف تحقيق الربح.
6. الدولة منحت كل امتيازاتها لمراقبة وتحديد الأسعار دون الأخذ بعين الاعتبار المردودية للمؤسسة العمومية، في الواقع صلابة تحديد الأسعار وجهل حقيقة تكلفة الإنتاج تعكس النتائج السلبية لصعوبات في الاستقلال.
7. اضطلاع المؤسسة العمومية بعدد كبير من المهام البعض منها لا يمد بأي صلة إلى مهمتها الرئيسية وكذا انعدام الاتصال وقصور نظام المعلومات على مركزية القرار.
8. التضخم الإداري حيث يفوق نسبة الإداريين في بعض المؤسسات بنسبة 16% من مجموع عدد العامل ومقارنة بالنسبة الدولية والمقدرة ب 10 % مما يشير وجود بطالة مقنعة أي ارتفاع في تكاليف الإنتاج.[1]
9. انخفاض الإنتاج وعدم استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة.
10. افتقار الجهاز الإداري إلى صفات الكفاءة والخبرة والأساليب العلمية المتمثلة في تحقيق الاستخدام الأمثل للآلات والتجهيزات والمواد الأولية والجهود البشرية والاستفادة من الموارد الاقتصادية " **بشرية ومالية** " المعطلة، وإقامة عالقات جيدة بينهما وبين العمال وإشراكهم في الإدارة والرقابة وأخذ الرأي في كل من شانه دفع وتطوير المؤسسة.

[1] عمار صخري، اقتصاد المؤسسة، ط2، 1983، ص149.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على المردودية.

إن كل مؤسسة تعيش في محيط اقتصادي مملوء بالعوامل المؤثرة عليها وكذا على الأهداف المسطرة ومن بين هذه الأهداف تحسين مردوديتها التي تعد المقياس الأول للحكم على أي مؤسسة وهذه العوامل تأثيرها يكون بالسلب والإيجاب.

ومن بين هذه الأهداف ما هو خارجي يصعب التحكم فيه وداخلي يرجع للسياسة التسيرية المتبعة من طرف المؤسسة.

أ. العوامل الخارجية:

- **السوق**: هو عامل جد مؤثر على مردودية المؤسسة إذ يجب أن تولي المؤسسة اهتماما به من خلال قيامها بدراسات عن السوق لتوفير المعلومات المتعلقة بالتعرف على رغبات العملاء ورصد حاجاتهم من أجل تلبيتها، كما أن هذه المعلومات تمكن من مراقبة مصادر التوريد من حيث التكلفة والجودة وبذلك المحافظة على مركزها التنافسي في السوق.
- **المنافسة**: إن عامل المنافسة كذلك يجب أن تكون المؤسسة على دراية به فهو يشكل خطر على مردوديتها في حالة عدم الاهتمام به، حيث أن الجودة والسعر هما العاملان الأساسيان في سوق المنافسة ومعرفة كل المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المنافسة هو ضروري لتحقيق هدفها المتمثل في المحافظة على حصتها في السوق.
- **السياسة الضريبية**: عن لهذه السياسة دور في التأثير على مردودية المؤسسة وهي تمثل صورة للتدخل الحكومي من خلال فرض عدة أنواع من الضرائب والمتمثلة في:
  - **ضرائب مباشرة**: هي تفرض على الدخل ورأس المال فإذا كان المشروع ينتج سلع كمالية فتتوقع تقلص الطلب على منتجاته عند توسع الحكومي في فرض ضرائي مباشرة جديدة، هذا التقلص معناه التأثير بالسلب على مردودية المؤسسة.[1]
  - **الضرائب الغير المباشرة**: وهي تفرض بصورة غير مباشرة على استعمال عناصر الثروة، "**الإنفاق والتداول**"، حيث كلما زادت قيمة هذه الضرائب على سلعة ما نقص الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار، كذلك يتوقف أثر فرض هذه الضرائب على حجم الطلب على سلعة ما تبعا لدرجة المرونة، فالطلب الكبير المرونة يؤدي إلى تحمل المستهلك الجزء الأصغر من قيمة الضريبة فيما لو كان الطلب قليل المرونة يتحمل الجزء الأكبر.

[1] محمد عبد العزيز، دراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1997، ص45.

- **الضريبة على أرباح الشركات**: إن تأثير الضريبة على أرباح الشركات على المردودية يكون بصفة مباشرة من خلال التأثير على النتيجة الصافية للمؤسسة وأموالها الخاصة، أو بصفة غير مباشرة من خلال التأثير على قرار الاستثمار والتمويل باعتبار المردودية ما هي إلا نتيجة لنجاح هذين القرارين، وفي قانون المالية 1999 بلغت 30% وهو نفس المعدل المعمول به حاليا.

ب. العوامل الداخلية:

إلى جانب العوامل السابقة هناك عوامل داخلية أخرى تؤثر وتعرقل بدورها تحسين مردودية المؤسسة ونذكر منها:

❖ **تسيير الموارد البشرية:**

إن العامل البشري عنصر هام في تسيير المؤسسة ورئيسي لنشاطها ومشكلة تسيير الموارد البشرية مشكل تعاني منه المؤسسات: وهي عموما مشكلة إنسانية اجتماعية قبل أن تكون مشكلة مالية فالمؤسسة غير قادرة على التحكم في تسيير مواردها البشرية قد يؤثر هذا بالسلب على مردوديتها مما يستلزم اتخاذ سياسة واضحة للتسيير الحسن لهاء ومن بين المصاعب التي تعاني منها المؤسسة في هذا المجال نجد:

- استياء في العلاقات الوظيفية بظهور خلافات بين مختلف العاملين.
- عدم الاهتمام بتطوير العاملين.
- مشكل الأجور والارتفاع في حوادث العمل.
- نقص المؤهلات العلمية والمهارات نتيجة لنقص التكوين.[1]

❖ **سياسة الإنتاج:**

إن عدم التحكم في الإنتاج هو أيضا مؤثر على المردودية وبما أن نسبة الأشغال التي تنشط فيها معظم المؤسسات تتميز بالتطور المستمر، فإن من أولى مسؤوليات مدير إدارة الإنتاج والعمليات هو الوصول إلى جدولة الإنتاج التي تمكن منه تدنية تكاليف الإنتاج والتحكم فيها بأقل قدر ممكن من الجهد وهذا يقتضي أن تكون الخطة متوازنة من ناحية التكاليف وفي استخدام بدائل الإنتاج والمحافظة على مستويات المخزون والإنتاج حيث نجد أن إدارة الإنتاج تواجه عدة صعوبات في رسم سياسة إنتاج محكمة والتي بدورها تؤثر على مردودية المؤسسة سلبيا ومن بين هذه الصعوبات:

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص46.

- عدم التحكم في كمية المنتجات وزمن إنتاجها.
- عدم مراعاة تحسين المنتج وتطويره لعدم مسايرة التطورات والابتكارات.
- عدم الاهتمام بتحديد طريقة الإنتاج وكذا نقص كفاءة العمال.
- عدم إعطاء الأهمية لتحليل الفروقات بين تقديرات الإنتاج وما تم تحقيقه.

❖ **التسيير:**

إن تحقيق مردودية موجبة يتطلب من المؤسسة إنتاج سياسة تسييرية محكمة من شأنها تسمح بالاستغلال الأمثل لمواردها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة التي يترأسها تحقيق المردودية كما ذكرنا.

فالتحكم في التسيير أمر ضروري يجب أن تولي له المؤسسات اهتماما كبيرا ولكن للقيام بذلك نجدها تواجه عدة صعوبات والتي تؤدي إلى سوء التسيير وهذه الصعوبات هي:

- عدم وجود خطة إستراتيجية طويلة ومتوسطة المدى التي يتم على إثرها تحديد مختلف الأهداف.
- عدم التحديد الدقيق للأهداف المسطرة المراد تحقيقها من طرف المؤسسة.
- عدم القيام بدراسة يظهر فيها تقييم وقياس النتائج وتحديد الانحرافات و تحديد الأشخاص المسؤولين عنها واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيحها.
- عدم وجود نظام مراقبة التسيير والذي يعتبر عامل مهم يساعد على الحصول على المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسيير.[1]

[1] محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص48.

خلاصة الفصل:

إن مضاعفة استعمال الوسائل المالية الحديثة و تطور أنشطة البنوك قد أدى إلى التقليل من فعالية مراقبة البنوك, و ذلك بتقييم المردودية على المدى القصير له دور كبير في تحديد الطريقة الاستغلالية المثلى للموارد من أجل تحقيق المردودية المرجوة.

والمردودية كغيرها من المؤشرات الاقتصادية تتأثر بعوامل داخلية ممكن التحكم فيها وفق سياسات محكمة، وخارجية ناتجة عن محيط المؤسسة التي تنشط فيه عليها التكيف معها، حيث أن كل هذه العوامل هي عبارة عن حو اجز يجب العمل عليها لجعلها عوامل محسنة للمردودية من أجل ضمان نمو المؤسسة .

.

الفصل التطبيقي

تمهيد:

تعرضنا في الفصول السابقة إلى درس الجانب النظري للموضوع إلى مختلف الجوانب المتعلقة بدراسة المردودية لكن الدراسة تبقي ناقصة دون الإسقاط على الجانب العلمي أو التطبيقي، لدى ارتأينا القيام بالتربص لتحصل على المعلومات الخاصة بالجانب التطبيقي لهذا الموضوع، حتى تثري وتزيد من جودة هذا العمل.

ولقد قمنا بالتربص في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإنشاء آخر فصل في البحث وقد تضمن المبحثين الأتين:

- **المبحث الأول**: لمحة تاريخية عن بنك الفالحة والتنمية الريفية.
- **المبحث الثاني**: دراسة نظرية لملف القرض الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: تعريف و نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1. **تعريف البنك:** هذا البنك متخصص بتمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف وذلك بغرض تطوير الإنتاج الغذائي الزراعي و الحيواني، و قد أصبح بنك الفالحة و التنمية الريفية تجاريا بالمقاييس التقليدية لوظائف البنوك.
2. **النشأة:** بنك الفالحة و التنمية الريفية مؤسسة عمومية نشأت في 13 مارس 1982 لها مهمة خدمة القطاع الفلاحي و العالم الفلاحي الريفي و ذلك بمقتضى المرسوم رقم 82-206.

حيث كان تأسيس بنك الفلاحة تبعا العادة هيكلة البنك الفلاحية الجزائري (**BNA**).

يتكون من 140 وكالة، شبكة حساباته اليوم 286 وكالة و34 مجمع جهوي (**المديرية**).

يملك ما يقارب 7000 إطار و عامل ينشطون على مستوى الهيئات المركزية و المحلية، وتعتبر "**BADR**".

- أول بنك في الجزائر.
- أول بنك في إفريقيا.
- و الثانية على مستوى العالم العربي.

تشغل أول صف في المخطط الوطني و 668 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك مصنف، ولقد مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية على ثالثة مراحل منذ بداية تأسيسه و تتمثل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** منذ 1982 إلى 1990 بمرور ثمانية سنين بنك الفالحة و التنمية الريفية كان هدفها هو حضورها في العالم الريفي و بفتح عدة وكالات في مناطق ريفية لها الخبيرة في التموين للقطاع الفلاحي والتغذية الفلاحية والصناعة.
- **المرحلة الثانية:** منذ 1991 إلى 1999: قانون 10/90 يهتم بتخصيص بنوك "**BADR** " لتوجيه القطاعات المختلفة خاصة المؤسسات المتوسطة والصغيرة هذه المرحلة في المخطط التقني والتكنولوجيا الآتي:

- **1991**: استعمال نظام الإعلام الآلي من أجل التجارة العالمية.
- **1992**: التطوير التكونولوجي في الإعلام الآلي الخاص بشبكة "**BADR** " لمعالجة مختلف المواد والعمليات البنكية.
- **1992**: تخصيص كل عمليات التجارة الخارجية.
- **1992**: استعمال مخطط جديد لاستخدام الحسابات في الوكالات المحلية.

- **1993**: انتفاع كل الوكالات البنكية بالإعلام الآلي.
- **1999-1996**: معالجة العمليات في أسرع وقت ممكن بطريقة "**الإعلام الآلي Système informatique**".
- **1999**: بداية استعمال بطاقات السحب ما بين البنوك.

المرحلة الثالثة: منذ 2000 إلى افريل 2002 امتازت هذه المرحلة بالنقاط التالية:

- تشخيص نقاط القوة و الضعف.
- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم الإعلام الآلي للزبائن.
- تطهير المحاسبة و المالية و تحديث الإجراءات المتعلقة بمعالجة ملفات القروض.
- تحقيق مبدأ البنك الجليس "**Banque Anise**" مع معالجة الخدمة الشخصية.

❖ **بنك الفالحة و التنمية الريفية في (10) نقطة:**

1. أول بنك في الجزائر.
2. استعمال "**SWIFT**" منذ 1991.
3. معالجة بالإعلام الآلي جميع الحسابات الخارجية.
4. الشبكة الأكثر كثافة.
5. مبلغ 18 مليار دولار في معدل العام الميزانية 30.7 في التجارة الخارجية للجزائر.
6. أول بنك جزائري يحقق مبدأ بنك الجليس مع خدمة إنسانية.
7. تعميم الاستعمال الآلي على فائدة ملك البنك "**BADR**"، "**LOGICIELLE**" و تطوير داخلي للإعلام الآلي.
8. معالجة المعلومات في وقت قصير لجميع العمليات البنكية بفضل الاتصالات.
9. معالجة القرض الوثائقي في 24 ساعة.
10. معرفة عن بعد أي خارج البنك و بدون مساعدة المستخدمين يمكن للزبائن سحب المال من رصيدهم عن طريق بطاقة البنك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

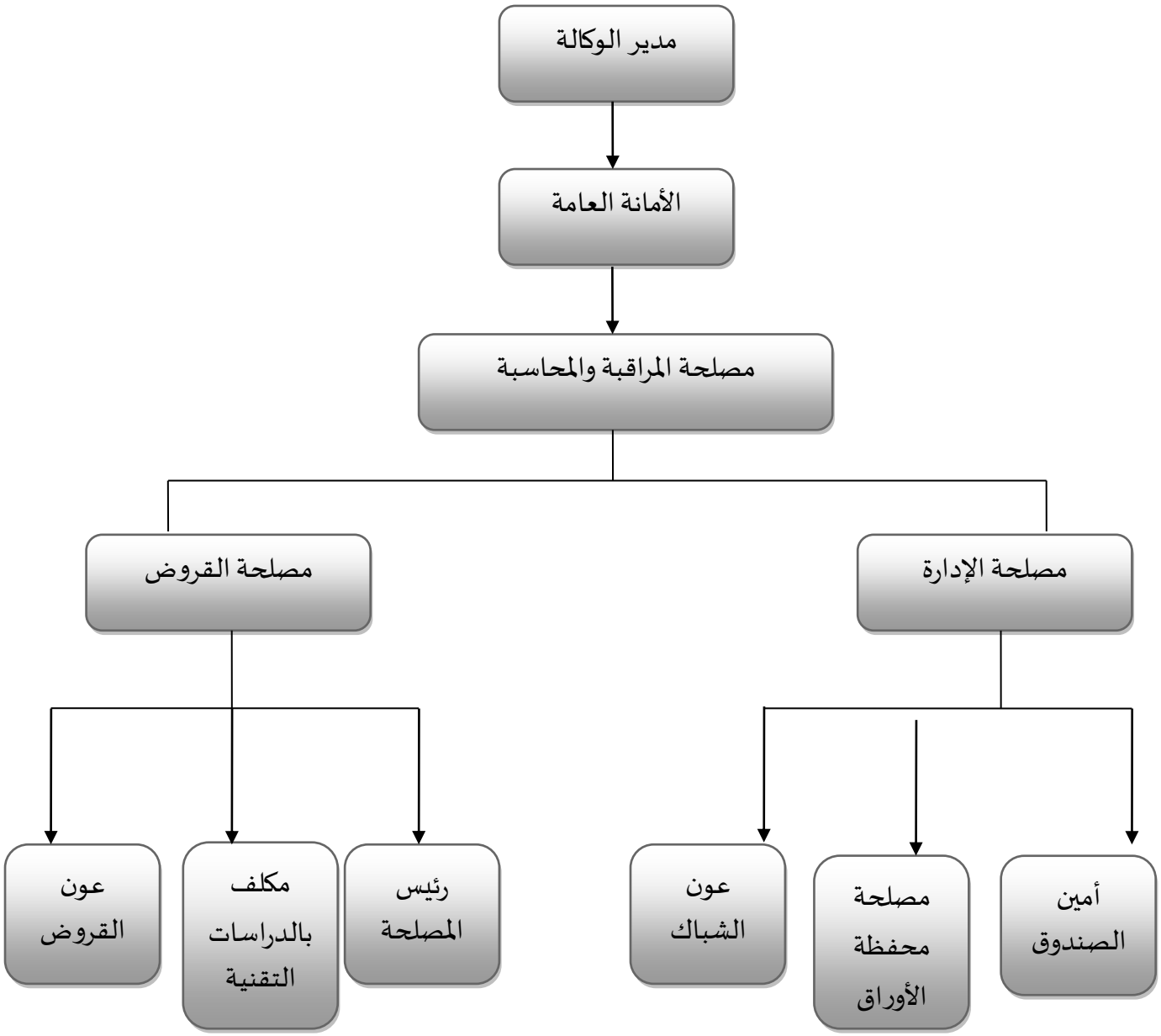

المصدر: الوثائق الداخلية للبنك.

المطلب الثالث: دراسة مهام كل مصلحة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1. **مدير الوكالة:** مهمته تسيير الوكالة و المصادقة على المهام المخولة له كل عملية تجري في البنك.
2. **الأمانة العامة** : السرية التامة، القيام بالاتصالات و الأعمال المكتبية.
3. **مصلحة المراقبة و المراسلات :** مراقبة كل مصلحة و تسيير الإدارة و تنظيمها و مصلحة القروض أي كل العمليات الجارية و المحاسبة و تقديم المعلومات.
4. **مصلحة الإدارة** : و تتقسم إلى ثالثة مصالح:

أ. **عون الشباك**: تأدية خدمة الزبائن " **السحب، التسديد، تحويل العملات الأجنبية**".

ب. **أمين الصندوق :** مسؤول عن الايرادات و النفقات و هو مسؤول على الخزينة المالية " **LA CAISSE**".

ج. مصلحة حفظ الأوراق.

5. **مصلحة القروض:** و تنقسم إلى ثالث فروع:

أ. **رئيس المصلحة:** دوره المصادقة، تحليل الملفات، و منح القروض في حالة القبول.

ب. **عون القروض:** استقبال الزبائن، تقديم المعلومات اللازمة فيما يخص طلب القروض وتحضير الوثائق اللازمة.

ج. **المكلف بالدراسات التقنية:** تسيير القروض حتى الحصول على الفوائد، دراسة الملف تقنيا وفق القوانين الموضوعة.

رأس المال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

محدد بمبلغ ثلاثة وثلاثون مليار ومائتين مليون دينار جزائري، 3320000000000دج، قسمت إلى 2200 سهم وكل سهم يساوي مليون دج وفي حالة ضياع ثلث¾ رأس المال سوف تعلن المؤسسة أو البنك عن الإفلاس.

المبحث الثاني: دراسة نظرية لملف القرض الخاص بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الأول: الملف الأولي لطلب القرض:

- شهادة ميلاد.
- صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف.
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع.
- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع.
- تصريح شرفي أن يتعهد فيه المسير بخلق مناصب شغل دائمة.
- الفاتورات الشكلية للعتاد، معفية من الرسوم HT,TVA, TTC
- فاتورة شكلية للتامينات متعددة المخاطر على العتاد(TTC).
- صورة شمسية.

الشروط المتوفرة في صاحب المشروع:

- الكفاءة المهنية.
- شهادة التقييم المهنية.
- المساهمة الشخصية في المشروع.

لجنة الانتقاء و المباعة: و المتكونة من:

- ممثلي البنوك (**BNA, BEA, BADR, CPA, BDL**).
- المستشار المرشح.
- صاحب المشروع.
- ممثل الغرف.

رأي الوكالة: يكون بالرفض أو التأجيل و إذا كان بالموافقة فيدفع الملف في وكالة "**ANSEJ**" إلى بنك "**BADR**".

المطلب الثاني : دراسة الوكالة لمعطيات الملف.

بعد معالجة الملف الأولي للشروط تقوم الوكالة بعد منح الموافقة الابتدائية على المشروع من خلال معطيات الملف المحاسبية و على أثرها تحرر للشاب الوثائق التالية:

- الميزانية الافتتاحية Bilan D'ouverture.
- الميزانية التقديرية Bilan provisional .
- جدول الاهتكالات Tableau D'amortissent .
- الملف التقني الاقتصاديTableau techno économique.
- جدول حسابات النتائجTableau des competes de resultants .

ملاحظة: إن مختلف هذه الوثائق تستخرج من الفاتورة الشكلية "**FACTURE PROFORMAT**" أما فيما يخص الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج وجدول الاهتلاكات يكون لمدة 5 سنوات، تسلم نسخة من هذه الوثائق إلى الوكالة المركزية والوكالة المتعامل معها وكذا البنك كما يحتفظ الشباب بالنسخة الأصلية.

المطلب الثالث: دراسة البنك لمعطيات الملف.

بعد تقديم كل الملف إلى البنك أو ما يسمى شهادة التأهيل يقوم البنك بمعالجة ودراسة كل المعلومات التي تحتوي عليها الملف المدروس من طرف الوكالة الذي يجب أن يدعم بوثائق أخرى تتمثل فيما يلي:

- بطاقة التعريف الوطنية.
- طلب خطي للقرض مسجل فيه مبلغ القرض مع تحديد كل من مدته والغرض منه.
- الصفة القانونية للشركة مثبتة من طرف موثق قضائي في حالة وجود شركاء.

دراسة الملف: تهتم البنوك عادة بالدراسة المحاسبية للملف أي دراسة الميزانية المالية التقديرية لمعرفة المردودية المالية للمشروع وذلك من خلال:

- مقارنة عناصر الميزانية والتعرف على التغييرات التي طرأت على هذه العناصر في مدة 3 سنوات.
- تحديد الموارد الدائمة.
- الاستعمالات الدائمة: وهي عبارة عن قيمة الاستثمار المطروح منها الاهتلاك.
- الموارد الدورية= المخزونات+المتاحات والمحققات.
- احتياجات رأس مال العامل= مخزونات+ الذمم+ ديون قصيرة الأجل.
- حساب النسب LES RATIOS.

يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي الذي يبين النسبة والهدف منها.

النسبة	الهدف
نسبة رأس مال العامل= رأس المال العامل ×30 / رقم الأعمال	توضيح مدة نقاء رأس مال العامل للتمويل وذلك بالأيام.
نسبة احتياجات رأس مال العامل= احتياجات رأس المال العمال×30 / رقم الأعمال	توضيح مدة احتياجات استغلال تمويل المؤسسة وذلك بالأيام.
نسبة السيولة الفورية= الأصول متداولة / ديون قصيرة الأجل	معرفة قدرة الأصول المتداولة على التسديد ديون قصيرة المدى.
نسبة القدرة على التسديد= الأموال الخاصة / مجموع الديون	معرفة قدرة المؤسسة على التسديد أي التعبير عن مدى استقلالية المؤسسة.
المردودية التجارية= النتيجة الصافية / رقم الأعمال	
المردودية الاقتصادية= النتيجة الصافية / الأموال الدائمة	

و إلى جانب الدراسة المحاسبية نجد هناك عدة معايير يحرص البنك على معرفتها و ذلك كي تساعد في اتخاذ القرار الصحيح المتعلق بالموافقة على تمويل المشروع و من ضمن هذه المعايير نجد ما يلي :

- **الضمانات** : مقابل منح القروض للعملاء يطلب ضمانات من المقترضين كي يضمن البنك استعادة أمواله و الضمانات نوعان:
  أ. ضمانات شخصية تكون إما كفالات أو تأمينات القروض.
  ب. ضمانات عينية و هي إما رهن رسمي أو حيازي.
- **الخطر البنكي**: إن عملية التمويل البنكي كثير ا ما تصاحبه أخطار، لدى يسعى البنك جاهدا لتفادي مثل هذه الأخطار وذلك بإجراء دراسة شاملة ووافية تخص العميل نفسه وتخص المشروع في حد ذاته، ومن بين هذه الأخطار نجد خطر عدم التسديد أي عدم الوفاء بالدين والذي يكون عادة بسبب فشل المشروع أو لأسباب أخرى، كما نجد خطر عدم التسديد في الآجال المحددة أي التأخير في الدفع وهذا ما ينعكس سلبيا على البنك لأنه يسبب اختلالا في ميزانياته التقديرية وبالتحديد في الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى نقص سيولته ذاته يؤثر على الزبون نتيجة تأخره فإن كلفة القرض سترفع.

■كيف تتم الموافقة البنكية.

1. الموافقة البنكية على التمويل:

إن اتخاذ قرار تمويل البنكي يتطلب من البنك تحليلا و فحصا دقيقا للمشروع و الذي يرتكز أساسا على تقييم مردودية و خلق العميل و سمعته و كذا دراسة الضمانات و أخطار المشروع و يتخذ القرار على مستوى الوكالة و ذلك من طرف لجنة القرض متكونة من ثالثة أعضاء المكونين من المدير المكلفين بالدراسة ثم تقوم هذه اللجنة ببعث قرار القرض إلى اللجنة الخاصة المتواجدة على مستوى الفرع.حيث تقوم هذه الأخيرة بدراسته و ما يجب الإشارة إليه هو ظهور حالات استثنائية يكون فيها قرار اللجنة الأولى معاكس للثاني و في هذه الحالة يبقى القرار للمركز الخاص بالوكالة و بعد صدور قرار الموافقة يتم تحويل مبلغ القرض البنكي إلى الشاب و يكون عن طريق البنك الذي يتعامل مع المورد عن طريق"**Facture définitive**".

2. مسار الملف على مستوى البنك BADR:

على مستوى الوكالة	على مستوى المديرية الجهوية	على مستوى العامة.
كتابة مديرية الوكالة →	كتابة المديرية الجهوية →	مديرية القرض للضمانات والخدمات
المدير	مديرية فروع الاستغلال	لجنة القروض
مصلحة الاستغلال	دائرة الاستغلال والعمل التجاري	
كتابة مصلحة القرض	مصلحة الدراسات	
خلية الدراسات	المكلف بالدراسات	
10 أيام	10 أيام	10 أيام.

(c) Cout De L'investissement

		Cout TOTAL
Frais préliminaires	106 456,65	128 575,38
Cotisation fond de garantie		22 118,73
Assurances	86 456,65	86 456,65
Autres Frais	20 000,00	20 000,00
Terrains	0,00	0,00
Equipement de production	0,00	0,00
Equipement locaux	0,00	0,00
Equipement importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Matériels roulants	1 333 333,00	1 333 333,00
Taxes	0,00	0,00
Infrastructures	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Bois	0,00	0,00
Taxe VN	340 000,00	340 000,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	0,00
Montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	50 000,00	50 000,00
Autres1 (taxe VN)	0,00	0,00
Autres 2	0,00	0,00
TOTAL	**1829 789,65**	**1 851 908,65**

BILAN D'OUVERTURE			
ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1-FONDS PROPRES	18 519,08
2-INVESSTISSEMENT			
Frais Préliminaires	128 575,38		
Equipement de production	0,00		
Matériel roulant	1 333 333,00		
Aménagement	0,00		
Autres	340 000,00		
4-CEANCES		5-DETTES D4 INVESSTISSEMENT	
Caisse	50 000,00	Empruntes bancaire	1 296 335,87
		Autres emprunts (ANSEJ)	537 053,43
TOTAL	1 851 908,38	TOTAL	1 851 908,38

Structure de Financement

Rubrique	Taux participe	MONTANT
Ort personnel	1%	18 519,08
méraires	0	0,00
ture	0	0,00
ANSEJ	29%	537 053,43
Crédit Bancaire	70%	1 296 335,87
TOTAL	100%	1 851 908,38

Belau d'amortissement de crédit bancaire

Montant de crédit	1 296 335,87
Crée du crédit	8%
Flux de crédit bancaire	7,00%
Flux de bonification	80%

Rubrique	ANNE 1	ANNE 2	ANNE 3	ANNE 4	ANNE 5	ANNE 6	ANNE 7	ANNE 8
principale	162 041,98	162 041,98	162 041,98	162 041,98	162 041,98	162 041,98	162 041,98	162 041,98
Liste à rembourse	1 296 335,87	1 134 293,88	972 251,90	810 209,92	648 167,93	468 125,95	324 083,97	648 167,93
Erète Bancaire	90 743,51	79 400,57	68 057,63	56 714,69	45 371,76	34 028,82	22 685,88	45 371,76
Erète Bonifiés	72 594,81	63 520,46	54 446,11	45 371,76	36 29740	27 223,05	18 148,70	36 29740
Erète à payer	18 148,70	15 880,11	13 611,53	11 342,94	9 074,35	6 805,76	4 537,18	9 074,35
Cotisation au FG	**4537,18**	**3970,03**	**3402,88**	**2835,73**	**2268,59**	**1 701,44**	**1 134,44**	**2268,59**

	1 eme Annee			2 eme Annee			3 eme Annee			4 eme Annee			5 eme Annee		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
Frais Préliminaires	128575,38	25715,08	102860,30	128575,38	51430,15	77145,23	128575,38	77145,23	51430,15	128575,38	102860,30	25715,08	128575, 38	128575,38	0,00
Equipement	1 333 333,00	266 666,60	1 066 666,40	1 333 333	533 333,20	799 999,80	1 333 333,00	799 999,80	533 333,20	1 333 333,00	1 066 666,40	266 666,60	1 333 333,00	1 333 333,00	0,00
Equipement de production	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipement roulant	1 333 333,00	266 666,60	1 066 666,40	1 333 333,00	533 333,20	799 999,80	1 333 333,00	799 999,80	533 333,20	1 333 333,00	1 066 666,40	266 666,60	1 333 333,00	1 333 333,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	340 000,00	68 000,00	272 000,00	340 000,00	136 000,00	204 000,00	340 000,00	204 000,00	136 000,00	340 000,00	272 000,00	68 000,00	340 000,00	340 000,00	0,00
3-STOCKS											0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matières et fournit															
4-CREANCES			671 375,37			1 111 783,03			1 281 848,69			1 453 672,27			1627357,99
La caisse			201 412,61			333 534,91			384 554,61			436 101,68			488 207,40
Banque			469 962,76			778 248,12			897 294,08			1017570,591			1 139 150,59
TOTAL			2 112 902,07			1 988 928,06			1 866 612,04			1 7746 053,95			1 627 357,99
PASSIF															
1-FONDS PROPRES			18 519 ,08			18 519 ,08			18 519 ,08			18 519 ,08			18 519 ,08
Résultat en Inst.D'affect.															
5-DETTES D4INVESTISS															
Emprunts bancaires			1 296 335,87			1 134 293,88			972 251,90			810 209,92			648 167,93
Autres emprunts (ANSEJ)			537 053,43			537 053,43			537 053,43			537 053,43			537 053,43
Dettes fournisseurs															
Dettes à court terme															
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00			0,00
RESULTATS			260 993,69			299 061,66			338 787,3			380 271,52			423 617,54

(d) TCR PREVESIONNELS

Transport sur toutes distances de marchandises

Les marchandises					
Marchandises consommées					
Salaire brute	0,00	0.00	0,00	0,00	0,00
Uction vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Tation fournies	1 500 000,00	1 575 000,00	1 653 750,00	1 736 437,50	1 823259,38
Ere et fournitures consom	400 000,00	420 000,00	441 000,00	463 050,00	486 202,50
Ices	20 000,00	28 000,00	36 000,00	44 000,00	52 000,00
Transport	0,00	2 000,00	4 000,00	6 000,00	8 000,00
Oyers charge locatives	0,00	2 000,00	4 000,00	6 000,00	8 000,00
Entretien et réparation	0,00	2 000,00	4 000,00	6 000,00	8 000,00
Autre service	20 000,00	22 000,00	24 000,00	26 000,00	28 000,00
Ur ajoutée	1 080 000,00	22 20 000.00	1 176 750,00	1 229 387,50	1 285 056,88
De personnel	180 000,00	183600,00	187 272,00	191 017,44	194 837,79
Divers	128 575,38	125 094,92	121 847,45	118 822,50	116 010,15
Assurance	86 456,65	82 133,82	78 027,13	74 125,77	70 419,48
Autres frais	42 118,73	42 961,11	43 820,33	44 696,73	45 590,67
Ôts et taxes	33 600,00	35 172,00	36 820,44	38 549 ,10	40 361,94
Versement forfaitaire	3 600,00	3 672,00	3 745,44	3 820,35	3 896,76
AP	30 000,00	31 500,00	33 075,00	34 728,75	36 465,19
Droits de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôt et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financier	72 594,81	63 520, 46	54 446,11	45 371,76	36 297,40
Ortissements	292 381,68	292 381,68	292 381,68	292 381,68	292 381,68
arges d'exploitation	707 151,87	699 769,06	692 767,68	686 142,47	679 888,96
E	372 848,13	427 230,94	483 982,32	543 245,03	605 167,91
S	111 854,44	128 169,28	145 194,70	162 973,51	181 550,37
Et exploitation	260 993,69	299 061,66	338 787,63	380 271,52	423 617,54
Fish flow net	553 375,37	591 443,34	631 169,30	672 653,19	715 999,21
Fish flow cumulés	553 375,37	1 144 818,71	1 775 988,01	2 448 641,20	3 164 640,42
Fish flow Actualités	512 384,60	507 067,33	501 042 54	494 420,18	487 297,03
Montant défiscalisation	145 454,44	163 341,28	182 015,14		
Total défiscalisation	490 810,86				
N	650 303,31				

حساب عتبة المردودية.

رح	التكاليف	المجموع السنوي	تكاليف ثابتة	تكاليف متغيرة	نسبة التكاليف المتغيرة
60	بضاعة مستهلكة	0.00	-	00	
	مواد ولوازم مستهلكة	400000	-	400000	
	خدمات	200000	14000	6000	%30
	مصاريف العمل	18000	1800	-	%0
	ضرائب ورسوم	33600	16800	16800	%50
	مصاريف مالية	72594,81	72594,68		%0
	مصاريف مختلفة	42118,73	434835,85	21059,36	%50
	مخصصات واستهلاكيات	292381,68			%0
	المجموع	878695,22		443859,36	
رقم الأعمال		2668723,20			
هامش التكلفة المتغيرة		224863,84			
عتبة المردودية		521585,41			
عتبة المردودية بالأيام					

حساب النسب المالية.

البيان	سنة 1	سنة 2	سنة3	سنة4	سنة5
النتيجة	260993,69	299061,66	338787,63	380271,52	423617,54
المردودية	%14,09	%17,69	%22,17	%27,84	%35,19
قدرة CAF					
معامل 8%					
قدرة					
قدرة					
قيمة الحالية					
قيمة VAN					
معدلTIR					
الإنتاجية					
رقم CA	2668	2748784,90	2831248,44	2916185,9	3003671,47
القيمة VA	1080000	1127000	1176750	1229387	1285056,88
أصول	671375,37	1111383,03	1281848,69	1453672,27	1627357,99
BFR					
السيولة					
قدرة					
خصوم					
نسبة	%1,28	%1,56	%2,11	%3,78	%0
نسبة التمويل	0,012	0,017	0,025	0,051	%0
الاستقلالية	0,008	0,009	0,010	0,011	0,012
قابلية	1,27	1,54	2,09	3,73	%0

خلاصة:

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة حالة طلب قرض استغلال من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحيث قمنا باستخراج الميزانيات المالية ثم حللناها وقيمنا الوضعية المالية بواسطة حساب المردودية.

في الأخير نود الإشارة إلى انه يجب تطوير الخدمات المصرفية حتى يتمكن النظام المصرفي في بلادنا من أن يتماشى والمستجدات وكذا التطورات التي يشهدها العالم على الصعيد المصرفي كباقي الأصعدة. مما يخول له المساهمة في الإنعاش الاقتصادي بواسطة إتباع طرق تحسين المردودية.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

يمكن القول أن مؤسساتنا الجزائرية العمومية في منعرج حرج بعد بداية الدولة التخلي عن تمويلها محل مشاكلها المالية، وأصبح عليها لزوم خلق الثروة دور المسير واخذ موقع المراقب.

لقد كان الهدف من بحثنا هو تقديم دراسة للمردودية بدء بإبراز أدوات تحليلها وتحديدها إلى إظهار سبل الوصول إليها وأخيرا تبيان العوامل المؤثرة فيها واهم طرق تحسينها إلى جانب دراسة ميدانية لبنك الفالحة والتنمية الريفية حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على وثيقتين بحسبيتين هما جدول حسابات النتائج والميزانية المحاسبية ووثائق متعلقة بالمردودية المالية.

ويمكن حوصلة الدارسة وما آلت إليه النتائج فيما يلي:

- يتم تحليل مردودية مؤسسة ما بواسطة مؤشرات التوازن وبعض النسب المتعلقة بها.
- تحديد المردودية و رتبط بثالث مفاهيم هي التكلفة والسعر،المداخيل، ومعايير الأداء.
- تلعب السياسة المالية دور رئيسي في الوصول إلى مردودية موجبة من حلال تحقيق هيكل تمويلي مثالي يضمن للمؤسسة مصادر تمويلية بأقل تكلفة.
- يتم قياس المردودية على أساس معيارين الربح والتدفق النقدي حيث نجد أن المردمدية هي عبارة عن تدفق نقدي صافي.
- يمكن تحسين المردودية المالية للمؤسسة من خلال التطرق لسياسته التالية والتسييرية.

ومن خلال دراستنا التطبيقية وجدنا أن المشاريع المقترحة من طرف بنك الفالحة والتنمية الريفية هي الأكثر احتياجا للقروض.فمهما كان نوع المشروع فانه يتطلب بالضرورة دراسة المردودية وذلك لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة المتمثلة في أن اكبر هدف تسعى مختلف المشاريع لتحقيقه هو تقديم منفعة عامة سواء تمثلت في منتوج معين أو سلعة معينة وقد تقوم الدولة بانجاز مجموعة مشاريع وذلك بغض النظر عن مردوديتها وهدفها الأساسي هنا امتصاص نسبة معينة من البطالة أو لأعراض اجتماعية كتطوير الريف أو فك العزلة عن بعض المناطق أو إحداث توازن جهوي.

إذا تهدف دراسة المردودية إلى خلق القيمة التي تشير إلى النجاح والتفوق ومن هذا المنطلق توصلنا إلى النتائج التالية:

- تهدف دراسة مردودية إلى قرار رشيد سواء من وجهة نظر فدية أو دولية.
- تعتمد دراسة المردودية على إتباع مجموعة من الخطوات باعتبارها أسلوب علمي لحل الأزمات والمشكلات المالية.
- مدى وطادة دراسة المردودية وعلاقتها بنجاح المشاريع.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة لتحسين مردودية المؤسسة وهي تتمثل في ما يلي:

- استغلال رصيد الخزينة المجمد بتحقيق استثمارات جديدة وتوسيع نشاطها وهذا من اجل الوصول إلى وضعية توازنية مالية للمؤسسة.
- على المؤسسة الاهتمام بتقييم مردوديتها من اجل تحليلها ومعرفة الجوانب المؤثرة فيها للعمل على تحسينها.
- تبني نظام معلومات أكثر حيوية في جلب المعلومات ذات الدقة العالية خاصة حول السوق والمنافسة وليس اقتصاره على جمع المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بوحدات للمؤسسة.
- تفعيل وظيفتي المراجعة ومراقبة التسيير لما لهما من دور كبير في عملية الرقابة واتخاذ القرارات من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

أخيرا ارتأينا أن نطرح كأفاق للدراسة الموضوعات التالية:

- مصداقية المعلومات المحاسبية في تقييم المردودية المالية.
- دور التنمية البشرية في تحسين مردودية المؤسسة التجارية، لوحدها من خلال تحقيق مردودية تضمن لها تمويلها واستمراريتها وهذا في ظل اقتصاد السوق الذي أصبح حتمية مباشرة لاقتصادنا الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

قـائـمـة المصادرو المـراجـع :

I. الكتب :

1- الكتب باللغة العربية:

- إبراهيم هندي إدارة البنوك التجارية، دار النشر، الطباعة 1998.
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، جامعة الإسكندرية، د.ط، 2003.
- أحمد محمد نور، في مبادئ محاسبة التكاليف، الدار الجامعة، الإسكندرية، د.ط، 1997.
- أحمد نور، المحاسبة في المنشآت المالية، دار النهضة العربية و النشر، 1984.
- بلخوص كهينة، المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسة، مالية، جامعة الجزائر، 2003.
- بوراس عبد الحق، أحمد ريب فؤاد، "المردودية المالية و الاقتصادية"، م ع ت، دفعة 2000.
- بوشاشي بوعلام، "المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال"، دار هومه، الجزائر، سنة 1997.
- ثناء محمد طمعية، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، اشتراك الطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2002.
- جميل أحمد توفيق، "الإدارة المالية أساسيات و تطبيقات"، الجامعة المصرية، 1985.
- حميدات محمود، النظرية و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 01، الجزائر، 1995.
- د. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد و تسيير مؤسسة، طبعة 04، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- رفيقة باشونة، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، م ع ت، دفعة 1997.
- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الطبعة الأولى، الدار المصرفية، لبنان، 1986.
- سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، دار الفكر لطباعة و النشر، 1997.
- شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 04، 2000.
- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، 2007.
- عبد العقاري، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، الإسكندرية، 1998.

- عقيل جاسم عبد الله، أبو رغيف طارق عبد الحسن العكيلي، تخطيط الموارد البشرية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، د.ط، 1998.
- عمار صخري، اقتصاد المؤسسة، ط2، 1983.
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2004.
- فكرون محمد، موازنات التقديرية، أداة فعالة للتسيير، د.ط، 1995.
- محمد صالح الحناوي "أساليب الإدارة المالية والتمويل"، دار الجامعية، الإسكندرية، د.ط، 1997.
- محمد عبد العزيز، دراسة الجدوى الاقتصادية، مؤسسة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 1997.
- معالي فهمي حنفي، نظام المعلومات، مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، جامعة المتوافقة، د.ط، 2002.
- ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
- نبيل عبد السلام شاكر، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، د.ط، 1998.
- وجيه عبد الرسول علي، الإنتاجية مضمونها وقياسها، بيروت، 1983.

2- الكتب باللغة الفرنسية:

- ABDEILLAH BOUGHADA, « comptabilité », librery unibert, 1990,
- B.HABTEY, « Comptabilité analytique de gestion méthode et pratique», édition banque.
- Boukhazer Amer et concilier :gestion financier et adaptée ou contexte algérien OPU 1982
- BOUKHZAR OMAR , « la finance de l'entreprise », édition, N°83405/81 OPU.
- CLASSE BERNARD la rentabilité des ENTREPRISES PREVISION ET CONTROLE. PUNOD EDITION, PARIS, 1982.
- DIDIER PENE, Evaluation et prise de contrôle de l'entreprise, tome2 , 2 eme, édition, économisa,

- Jean, claud augra et michel queruer risque de l'intert et gestion bancaire ede comonica, paris, 2000.
- Jean, claud augra et michel queruer risque de l'intert et gestion bancaire, IBID.
- Jeau Barreau, gestion financière, 7 éme, edition, Paris, 1998.
- MICHELE GERVAIS, « Contrôle de gestion et planification de l'entreprise », économisa Parise, 1988.
- P .CONSO, gestion financière de l'entreprise, 7 éme.
- PATRICE VIZZAVONA, « gestion financière », 9 éme édition.
- PATRICE. VIZZAVONA, « gestion financière », 9 éme, édition,
- PFOSSE GASTON, « gestion financière de l'entreprise », 1988.
- PIERRE LASSEGUE, "gestation de l'entreprise et comptabilité", 9 éme, edition dabloz, 1983.
- PIERRE LAUZEL, ROBERRT TELLER, contrôle de gestion et budgets, édition, 1997,
- VIZZANOVA GESTION FINANCIERE 8 émé, edition Berti codification E/0011/93/50.

II. الرسائل الجامعية وأطروحات والمذكرات:

- بن حبيب عبد الرزاق، عوامل التحكم في المردودية المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان.
- دحاوي توفيق، المردودية المالية للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليلسانس، تخصص مالية، مستغانم، السنة 2008-2009.
- سدود أمين، المردودية المالية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج شهادة ليسانس، 2009-2010، تخصص مالية، وهران.
- قاضي نورة، تأمين مخاطر القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة ليسانس تخصص مالية، المدية، 2007/2008.

الملاحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

AGENCE : 00956 AGEN. GDYEL 956
ADRESSE : Avenue Med KHEMISTI
GDYEL ORAN

RELEVE IDENTITE BANCAIRE

NOM & RAISON SOCIALE : MEGHAND BACHIR

ADRESSE : 32 RUE DE LA MOSQUEE
GDYEL

NATURE DU COMPTE : CPTES DEV.PERS.PHYS.

R.I.B DU CLIENT : 003-00956-053897201077

SWIFT : BADRDZAL

01 JUIN 2012
GDYLE 956

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ج 00

B.P. D.A.

....., le .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

.....

Souscripteur

.....

.....

.....

Domiciliation

.....

CA 19

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

EDITE LE :

CLIENT
NOM
ADRESS

NUMERO DOSSIER : 11-1200010
COMPTE REGLEMENT : 872-610193-300-0-00
COMPTE DE PRET : 872-610193-355-0-00
TYPE DE PRET : 12-15 CLT MICRO-ENTREPRISES PRIV.1

DURLE DU PRET : 096 MOIS
DIFFERE MIXTE : 036 MOIS
DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS
PERIODICITE : SEMESTRIELLE

TAUX DU PRET : 02,10 % <VARIABLE> BONIFIE : 3,15 .
TAUX T.V.A. : 17,00 %
1ERE UTILISATION : 16-10-2011
FIN UTILISATION : 07-08-2012

CAPITAL PRETE : 1.296.335,87
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 1.282.335,82
INTERETS INTERCALAIRES : 5.937,87 T.V.A : 1.009,44 AU 30/09/2015
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

CHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	T O T A L ET	
0-09-17	1.282.335,82	A CAPITALISER	13.464,53	2.288,97	15.753,50	N.
1-03-18	1.298.089,32	A CAPITALISER	13.629,94	2.317,09	15.947,03	N.
0-09-18	1.314.036,35	0,00	13.797,38	2.345,55	16.142,93	N.
1-03-19	1.314.036,35	0,00	13.797,38	2.345,55	16.142,93	N.
0-09-19	1.314.036,35	0,00	13.797,38	2.345,55	16.142,93	N.
1-03-20	1.314.036,35	0,00	13.797,38	2.345,55	16.142,93	N.
0-09-20	1.314.036,35	131.403,64	13.797,38	2.345,55	147.546,57	N.
1-03-21	1.182.632,71	131.403,64	12.417,64	2.111,00	145.932,28	N.
0-09-21	1.051.229,07	131.403,64	11.037,91	1.876,44	144.317,99	N.
1-03-22	919.825,43	131.403,64	9.658,17	1.641,89	142.703,70	N.
0-09-22	788.421,79	131.403,64	8.278,43	1.407,33	141.089,40	N.
1-03-23	657.018,15	131.403,64	6.898,69	1.172,78	139.475,11	N.
0-09-23	525.614,51	131.403,64	5.518,95	938,22	137.860,81	N.
1-03-24	394.210,87	131.403,64	4.139,21	703,67	136.246,52	N.
0-09-24	262.807,23	131.403,64	2.759,48	469,11	134.632,23	N.
1-03-25	131.403,59	131.403,59	1.379,74	234,56	133.017,89	N.
T O T A U X		1.314.036,35	158.169,59	26.888,81	1.499.094,75	

(B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.
(P : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGNATURE DU CLIE

RC N°:27/00-3935709A11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

ANSEJ

Wilaya : MOSTAGANEM
Antenne : MOSTAGANEM
Annexe
REFERENCE :.....464/2012

ORDRE D'ENLEVEMENT

Nous soussigné, le Directeur de l'antenne ANSEJ MOSTAGANEM, attestons que le gérant de la micro-entreprise FADLI AHMED ayant pour activité :

TRANSPORT SUR TOUTES DISTANCES DE MARCHANDISES

est habilité à retirer auprès de l'agence :

BADR

Le chèque de banque libellé au nom du fournisseur, pour un montant représentant 30% de **la commande et 70% à la livraison ou à la réception des équipements.**
Le chèque relatif à l'assurance tous risques, sera libéré à 100% après acquisition des équipements.

N°	Fournisseur	Montant du cheque
	BEKADOUR ABDELLAH / SOUR	49 999,95 DA

lui permettant la consommation du fond de roulement destinée à la réalisation de l'investissement et conformément à la structure d'investissement arrêtée et retenue par l'ANSEJ.

Le présent ordre d'enlèvement est établi pour servir et valoir ce que de droit.

Assistante Accompagnatrice
Debba Wissame

La Directrice de l'antenne

CIMA Motors
oncessionnaire Automobile

T: FADLI AHMED
SSE : MOSTAGANEM

: 11A9079393
27080108092
T:

FACTURE N° : 11F01108

CODE CLIENT	CADRE D'ACHAT	DATE
CC01946	ANSEJ / CNAC	

RQUE	TYPE DU VEHICULE	N° DE SERIE	IMMATRICULATION	VENDEUR
JDAN	MD1044L	LZACFRS0X9B009869	006980-0016	D011

DESIGNATION	COULEUR	PRIX UNITAIRE	TOTAL
N MD1044L PLATEAU 3500	VERT	1 290 598,29	1 290 598,29

TOTAL H.T	1 290 598,29
T.V.A 17 %	300 000,00
TAXE VEHICULE	
MONTANT TOTAL	1 590 598,29
RESTE A PAYER	-82 734,71

er la presente facture à la somme de :

lion cinq cent quatre-vingt-dix mille cinq cent
-vingt-dix huit Dinar (s), vingt neuf Centime (s)

REGLEMENT			
ment 1 : 501 999,90	Mode : CHQ BADR	N° : 0203037	Date : 17/10/11
ment 2 : 1 171 333,10	Mode : CHQ BADR	N° : 0203048	Date : 13/12/11
ment 3 :	Mode :	N° :	Date :
	Total Montant Reglé : 1 673 333,00		

Le Gérant
TAKSOUT Rachid

نسخة مطابقة للأصل
في : 11 MARS 2012

SARL C.I.M.A.
Domaine Brana R.N n° 05
Route Alger

SARL VMLI- AGENT AGREE SARL CIMA MOTORS
ADREESE: DOUAR EL BLAADA KHEIR EDDINE W- MSTAGANEM
TEL: 0770 53 43 69
RCN°07B0782813 NFN°071100104424 NISN°000227119008155

Mostaganem le,13/01/2011

FACTURE PROFORMA N°19/2011

CLIENT: MR FADLI AHMED
Adresse:W- MOSTAGANEM

RC N°
AI N°
IF N°

TYPE DE VEHICULE	COULEUR	QTE	PU/HT/ANSEJ	TOTAL HT
MD1044L BENNE 3T5 MARQUE MUDAN		1	1 333 333,00	1333333,00
			TOTAL H.T	1333333,00
			MONTANT TVA 17% EXONORE	226666,61
			TAXE SUR VEHICULE	340000,00
			NET A PAYER ANSEJ	1673333,00

VALIDITE DE L'OFFRE: 08 JOURS
DELAIS DE LIVRAISON:
GARANTIE: 02 ANS

CONDITION DE PAIEMENT: PAR CHEQUE DE BANQUE OU VIREMENT BANCAIRE? AU COMPTE DE LA **CIMA MOTORS** 10%MINIMUM DU PRIX DU OU DES VEHICULE A LA COMMANDE, LE COMPLEMENT DOIT ETRE EFFECTUE DANS LES MEMES CONDITIONS AVANT LA LIVRAISON POUR , LES ACHAT EN TTC ET AVANT L4EATABLISSEMENT DU CERTIFICAT DE CESSION POUR LES ACHATS EXONORE DES DROITS DE DOUANES ET OU DE TVA,

DELAIS DE LIVRAISON : SELON LE MODELE DU VEHICULE:

Pour les ventes en TTC: il prend effet ac partir de la date de confirmation de la commande lalivraison s'effectuera dans les délais communiqués sous réserve que le paiement soit effectué totalement au compte de la **CIMA MOTORS** ,

Pour les ventes avec exonoration des droits de douanes et/ de TVA : le délai prend effet après paiement de l'avance et reception du dossier complet permettant d'accéder au avantages accorfés

cachet et signature de l'agent agrée

نسخة مطابقة للأصل
27 AVR 2011
عن ضابط الحالة المدنية
و بتفويض منه
إمضاء: بلماحي الماحي

Sarl V.M.L.I
R.C: 07B0782813
Douar Blaâda
KHEIR EDDINE
Mostaganem
Sce Commercial

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جـــدول قيـــد رهـــن *

وزارة المالية
المديرية العامة للأملاك الوطنية
مديرية الحفظ العقاري
لولاية: مستغانـــــم

المحافظة العقارية:
مستغانـــــم

إيداع
رقم .....
مجلد: .....
رقم: .....
تاريخ: .....

مبلغ الدين
.....

الرسم
.....

المدة القصوى 30 سنة

بطاقة مخصص للمحافظ العقاري للتأشير

قيد رهن : قانونـــــــي .....

ذو أثر إلى (1) .....

معفى من التجديد لمدة X - 30 سنة أو إلى غاية (1) .....

طبقا لـمادة 96 قانون ..... رقم المالية ..... المؤرخ في 2003 .....

الفقـــرة

(الدائن) بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين تادلس 872 الممثلة في شخص مديرها السيد بن علي بوحجر الحاضر مجلس هذا العقد باسم ولحساب بنك الفلاحة والتنمية الريفية مقرها الإجتماعي 17 نهج العقيد عميروش الجزائر العاصمة .
رأس مالها 33.000.000.000,00 دج

(1) يشطب على العبارة غير المفيدة .

PERSONNES MORALES

Gérant Principal :

Nom : * Prénom :

Fonction :

Statutaire : * Non Statutaire :

Validé des Pouvoirs :

Cogérant 1 :

Nom : * Prénom :

Fonction :

Statutaire : * Non Statutaire :

Validé des Pouvoirs Du: * Au

Cogérant 2 :

Nom : * Prénom :

Fonction :

Statutaire : * Non Statutaire :

Validé des Pouvoirs :

Fait à

Déclare les Informations, Indiquées ci--dessu, Sincères et Véritable, Mme, Melle, où M.

Signature Déposée et Eventuellement Cachet Humide

II - DONNEES COMPTE

* Date D'ouverture du Compte :

* Nom/Raison Sociale :

* Prénom :

* Nom de Jeune Fille :

* Code Client : Définition du Type :

* Registre de Commerce n° :

* Date de Délivrance :

* Société/Date de Création :

* Type de Compte et Numérotation :

1 - Courant :					
2 - Chèque :					
3 - Epargne					
4 - Devises					

* Code Activité

* Profession

Autres Comptes :

1/
2/
3/
4/
5/

على	(العقار المثقل)
ملكا لـ:	
لضمان	
إيضاحات طبقا لأحكام خاصة - هوامش -	

إن الممضي أسفله

يشهد أن نسختين من هذا الجدول، المعد في صفحتين مطابقتين، صودق عليه.

و يشهد أيضا أن هوية المالك أو المالكين كما هو مبين في الإطار المخصص قد أثبتت وفقا للتنظيم المعمول به.

حرر بـ ..... يوم .....

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DEVLEPPEMENT RURAL
GROUPE REGIONAL D'EXPLOITATION DE MOSTAGANEM « 027 »
AGENCE LOCAL D'EXPLOITATION DE AIN TEDELES « 872 »

: 045.22.60.79/ 22.63.72

K : 045.22.62.21
: /2011

ORDRE DE MISSION

M ET PRENOM : MR/

'ECTATION :

U DE DEPLACEMENT : . GRE MOSTAGANEM 027

TIF DU DEPLACEMENT : SERVICE

:OMPAGNE DE : NEANT

'E D'ALLER : 27-03-2011

'E DE RETOUR : 27-03-2011

YEN DE TRANSPORT : TOUS LES MOYENS

MATRICULATION : NEANT

FAIT A

LE DIRECTEUR D'AGENCE

بقدور عبد الله ولد مهيدي
حرفي صانع الحديد
بلدية سيدي عبد القادر المسيلة
C.A.N°:01967/08.27

Carte D'artisan N° : 01967/08.27

I.M.F : 197827070081521

ART N°: 27070101199

FACTURE PROFORMAT

Client:

N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant
01	Soudage d'un Ridelle Métallique de Forme rectangulaire Longueur 5.40 m Largeur 2.05 m Hauteur 2.00 m	01	42.735,00	42.735,00
		TOTAL H.T.....		42.735,00
		TVA 17%		7.264,95
		TOTAL T.T.C		**49.999,95**

Arrêté la présente facture proformat à la somme de : Quarante Neuf Mille Neuf Cent Quatre Vingt Dix Neuf Dinars en TTC.

L'Artisan (Cachet et signature) :

بقدور عبد الله ولد مهيدي
حرفي صانع الحديد
بلدية سيدي عبد القادر المسيلة
C.A.N°:01967/08.27